



مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (22) – العدد الثاني – إبريل 2021



أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري المعدل إضمحلال قيمة الأصول في ظل
جائحة كورونا (COVID-19) على تقييم قدرة المنشأة على الإستمرارية
(دراسة تطبيقية)

**The Impact of Applying the Amended Egyptian Accounting Standard for
Impairment of Asset Value in Light of the Coronavirus (COVID-19) on
assess the entity's ability to going concern
(An Empirical Study)**

د. دينا كمال عبد السلام على حسن
مدرس المحاسبة كلية التجارة
جامعة كفر الشيخ

الملخص:

فرضت تداعيات تفشى فيروس كورونا (COVID-19) على الشركات ضرورة إجراء إختبارات إضمحلال قيمة الأصول حيث توجد العديد من المؤشرات على ضعف هذه الشركات والتخوف من عدم قدرتها على الإستمرارية، ويتزامن مع ذلك أيضاً العديد من الصعوبات فى إجراء إختبارات إضمحلال قيمة الأصول بسبب إرتفاع مستوى عدم التأكد الناتج عن تداعيات تفشى فيروس كورونا-COVID (19).

ويستهدف الإفصاح الكافى عن إنخفاض قيمة الأصول ترشيد فكر متخذى القرارات من المستثمرين، وذلك من خلال توفير معلومات محاسبية تعكس آثار تلك الأزمة بشكل يساهم فى التعرف على المركز المالى للمنشأة وأدائها المالى بشكل موثوق وملائم وبما يتفق مع ما تفرضه تلك الأزمة من تحديات، لذا إستهدف الباحث من هذه الدراسة تقييم أثر إلتزام الشركات المساهمة المصرية بالقواعد التى تضمنها معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (31) الصادر عام 2015 والمعدل عام 2019 على القياس والإفصاح عن الإضمحلال فى قيمة الأصول الثابتة فى تلك الشركات، فضلاً عن ذلك إبراز أهم المشاكل التى تواجهها الشركات المصرية فى إعادة تقييم ممتلكاتها فى ظل جائحة كورونا (COVID-19) وأثر ذلك على قياس القيمة العادلة وتقييم قدرة الشركات على الإستمرارية. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية على عينة تتمثل فى 68 شركة مسجلة بالبورصة المصرية، تنتمى إلى قطاعات متنوعة بالإعتماد على عدة نماذج لإختبار فروض الدراسة، وتم التعبير عن المتغير المستقل بقيمة الإضمحلال فى الأصول الثابتة نتيجة أزمة كورونا والمفصح عنها بالإيضاحات المتممة بالقوائم المالية كمقياس لتطبيق معيار إضمحلال قيمة الأصول رقم (31)، وتم التعبير عن المتغيرات التابعة بالإنحراف عن الإستثمار المتوقع، والقيمة العادلة للشركة، ومؤشر Z-Score للعسر المالى لقياس قدرة الشركة على الإستمرارية.

وإنتهت الدراسة إلى وجود تأثير معنوى لتطبيق معيار إضمحلال قيمة الأصول رقم (31) فى ظل جائحة كورونا على ترشيد متخذى القرار الإستثمارى، القيمة العادلة، وكذلك تقييم قدرة المنشأة على الإستمرارية.
الكلمات المفتاحية:

فيروس كورونا، كوفيد- 19، إضمحلال قيمة الأصول، القيمة العادلة، قدرة المنشأة على الإستمرار.



Abstract:

The repercussions of the outbreak of the Coronavirus (COVID-19) imposed on companies the necessity of conducting tests for impairment of asset, as there are many indications of the weakness of these entities and the fear that they will not be able to continue, and this coincides with many difficulties in conducting tests of impairment of assets value due to the high level of Uncertainty about the implications of the Coronavirus (COVID-19) outbreak.

Adequate disclosure of asset depreciation aims to rationalize the thinking of the decision-makers of the investors, by providing accounting information that reflects the effects of that crisis in a way that contributes to identify the financial position of the company and its financial performance in a reliable and appropriate manner and in accordance with the assumption of that crisis of challenges. This study evaluates the impact of Egyptian joint-stock companies' compliance with the rules included in the revised Egyptian Accounting Standard No. (31) issued in 2015 and amended in 2019 on the measurement and disclosure of the impairment in the value of fixed assets in these companies. Evaluating its property in light of the Coronavirus (COVID-19) and its impact on measuring fair value and assessing companies' ability to continue.

To achieve the objectives of the study, the researcher conducted an applied study on a sample of 68 companies listed in the Egyptian Stock Exchange, belonging to various sectors, relying on several models to test the study hypotheses, and the independent variable was expressed in the value of impairment fixed assets as a result of the Corona crisis and disclosed by the explanations supplemented in the financial statements as a measure To apply the asset value impairment standard No. (31), the dependent variables were expressed as the deviation from the expected investment, the fair value of the company, and the Z-Score financial distress index to measure the company's ability to continue.

The study concluded that there is a significant effect of applying the impairment of assets value standard No. (31) in light of the Corona pandemic on rationalizing the investment decision makers, the fair value, as well as evaluating the entity's ability to continue.

Key words:

Coronavirus, Covid-19, Impairment of asset values, Fair value, Ability of the enterprise to continue.

القسم الأول: الإطار العام للدراسة

1- مقدمة:

تطورت جائحة فيروس كورونا (COVID-19) بسرعة منذ أواخر عام 2019، وقد أثرت التدابير المتخذة لإحتواء الفيروس على النشاط الاقتصادي، والذي بدوره كان له العديد من الآثار على التقارير المالية، والتي لا تتوقف عند قضايا القياس المحاسبي لمردود تلك الآثار على تقييم الأصول والإلتزامات فحسب، بل تمتد أيضاً إلى الإفصاح عن قدرة الشركات على الإستمرار والتي أصبحت محل شك من أصحاب المصالح، ولاشك أن العديد من الشركات سوف تتأثر إلى حد ما بجائحة (COVID-19)، والجدير بالذكر أن معيار المحاسبة الدولي رقم (36) بعنوان "إضمحلال قيمة الأصول" يتطلب أن تنظر الإدارة في تاريخ إعداد القوائم المالية فيما إذا كان هناك أي مؤشر على أن الأصل قد تنخفض قيمته، وقد تضمن المعيار سالف الذكر العديد من المؤشرات الداخلية والخارجية لتحديد ما إذا كانت مراجعة إضمحلال قيمة الأصول مطلوبة أم لا.

وحيث أن الأصول طويلة الأجل غالباً ما تمثل نسبة مرتفعة من إجمالي الأصول لمعظم المنشآت الصناعية، لذا فإن قيم تلك الأصول تؤثر بشكل جوهري على نوعية البيانات المالية لأي منشأة، وعلى الرغم من أن مبدأ التكلفة التاريخية المستخدم لقياس هذه الأصول هو المبدأ المقبول قبولاً عاماً، حيث أعطى مجلس معايير المحاسبة الدولية للمعيار الدولي رقم (16) الخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها كذلك مقابلة المعيار المصري رقم (10) أولوية في التطبيق لهذا المبدأ بالإضافة إلى السماح بعض المعالجات البديلة باستخدام نموذج إعادة التقييم، إلا أن الظروف الإقتصادية والإجتماعية في ظل إنتشار فيروس كورونا (COVID-19) قد أدى إلى التأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من تلك الأصول طويلة، لذلك فإن الإلتزام بالمعيار المصري رقم (31) الخاص بإضمحلال قيمة الأصول أصبح أكثر ملائمة للتطبيق في ظل الظروف الراهنة، حيث أن إستمرار إستخدام مبدأ التكلفة التاريخية في عرض الأصول طويلة الأجل سوف يظهر قيمتها بصورة غير عادلة وغير مناسبة في القوائم المالية، ومن ثم يؤثر ذلك على درجة الملائمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية .

حيث أن إنتشار فيروس كورونا (COVID-19) أحدث إنخفاض ملموس في القيمة السوقية للأصول أكثر من المتوقع في الشركات، مما أثر على مراكزها المالية كذلك نتائج أعمالها، ويرجع ذلك إلى التأثير المحتمل على الخطط التشغيلية والتسويقية والتدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بها،



ولذلك ظهرت أهمية تطبيق معيار المحاسبة المصرى المعدل لإضمحلال قيمة الأصول (31) وأثره فى تقييم قدرة المنشأة على الإستمرار، إلا أنه فى ظل حالة عدم الإستقرار وحالة عدم التأكد نتيجة للأحداث الحالية فإن حجم تأثير ذلك الحدث يعتمد بشكل أساسى على المدى المتوقع للفترة الزمنية التى ينتظر عندها إنتهاء هذا الحدث وما يترتب عليه من آثار على قدرة الشركة على تحقيق خططها لمواجهة هذا الخطر، وبناءً على ما تقدم يجد الباحث أنه من الأهمية لتناول تلك القضية من خلال تلك الدراسة.

2- عرض وتحليل الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات باللغة العربية:

نظراً لتداعيات جائحة كورونا (COVID-19) فقد سعت المنظمات المهنية فى مجال المحاسبة سواء على المستوى الدولى أو المحلى إلى تقديم العديد من الإرشادات لمعدى القوائم المالية، وأدى ذلك إلى إنطلاق العديد من الدراسات الأكاديمية للتحقق من مدى ملائمة تلك الإرشادات للتحوّل بالمحتوى المعلومات للقوائم المالية بما يتواءم مع تداعيات تلك الأزمة، ومن هذا المنطق يمكن للباحث إستعراض بعض الدراسات السابقة ذات الصلة فيما يلى:

وإستهدفت دراسة (عبد القادر، 2016) عرض متطلبات القياس المحاسبى لإنخفاض قيمة الأصول وفقاً لمعيار المحاسبة الدولى رقم (36)، وتحديد الفروق بين المعيار (36) الدولى والنظام المحاسبى المالى بدولة الجزائر فيما يخص متطلبات قياس انخفاض الأصول، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك عدم تطابق فى متطلبات قياس انخفاض قيمة الأصول وفقاً لمعيار المحاسبة الدولى رقم (36) مع متطلبات قياس انخفاض قيمة الأصول وفقاً للنظام المحاسبى المالى بدولة الجزائر، كما أن متطلبات قياس انخفاض قيمة الأصول وفقاً للنظام المحاسبى المالى الحالى يعكس سعى دولة الجزائر للتقارب مع معايير المحاسبة الدولية، غير أن متطلبات قياس انخفاض قيمة الأصول المتاحة وفقاً للنظام المحاسبة الجزائرى غير كافية لمعرفة ما إذا كان الأصل ما قد إنخفضت قيمته أم لا.

بينما إستهدفت دراسة (بدوى، 2016) التعرف على التطبيق العملى للمعالجة المحاسبية لإضمحلال قيمة الأصول طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وقد قسمت الدراسة إلى فرعين: الفرع الأول قدم الإطار العام للمعالجة المحاسبية لإضمحلال قيمة الأصول، من خلال عرض بعض المفاهيم المرتبطة بالمعالجة المحاسبية للإضمحلال فى قيمة الأصول، ونطاق الأصول الخاضعة للإضمحلال فى قيمتها، وشروط الإعتراف بخسائر الإضمحلال. بينما تضمن الفرع الثانى دراسة المعالجة المحاسبية

للإضمحلال في الإستثمارات، في ضوء موقف المعالجة المحاسبية لخسارة إضمحلال الإستثمارات في أسهم شركات تابعة، وموقف المعالجة المحاسبية لخسارة إضمحلال الإستثمارات في شركات شقيقة وتشمل: بعض المفاهيم المرتبطة بالمعالجة المحاسبية للإضمحلال في قيمة الإستثمارات في شركات شقيقة، ونطاق الإستثمارات التي تخضع قيمتها للإضمحلال، وشروط الإعتراف بخسائر الإضمحلال في قيمة الإستثمارات في الشركات الشقيقة، وكيفية المعالجة المحاسبية لخسائر الإضمحلال في قيمة الإستثمارات في الشركات الشقيقة، وتوصلت الدراسة إلى أن الطريقة التي يجب أن يجرى عليها العمل في الشركة القابضة هي طريقة التكلفة على أساس أنها الطريقة التي تمثل حصتها المباشرة في الملكية لدى تلك الشركات، وبالتالي تخرج عن نطاق تطبيق المعيار المصري رقم (18) فيما يختص بالإعتراف بخسائر إضمحلال قيمة الإستثمارات في الشركات الشقيقة.

وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن تطبيق إضمحلال قيمة الأصول يؤدي إلى إرتفاع مستوى جودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وذلك لإرتفاع قدرته على تحقيق الشفافية في المعلومات المتعلقة بالجواهر الإقتصادي للمنشأة، كما أوضحت النتائج أن إضمحلال قيمة الأصول يؤدي إلى تكوين الشركات لإحتياطي إستراتيجي يمكن إستغلاله في المستقبل مما يزيد من قدرة الشركة على الإستمرارية.

وإستهدفت دراسة (على، 2019) بيان تأثير سمات وخصائص مجلس الإدارة كإحدى ممارسات الحوكمة الداخلية على تحسين القيمة الملائمة لدوافع الإعتراف بإضمحلال قيمة الأصول المالية ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بتصميم نموذجين رياضيين حيث يعكس النموذج الأول العلاقة بين سمات وخصائص مجلس الإدارة كمتغير مستقل ومستوى الإعتراف بإضمحلال قيمة الأصول المالية كمتغير تابع، وبالإعتماد على حجم الشركة كمتغير رقابي، بينما يعكس النموذج الثاني العلاقة بين مستوى الإعتراف بإضمحلال قيمة الأصول المالية كمتغير مستقل وقيمة الشركة وفقاً لمقياس Tobin's Q كمتغير تابع، وبالإعتماد على سمات وخصائص مجلس الإدارة كمتغير رقابي وذلك لعينة من الشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة من عام 2013 وحتى عام 2017.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق قواعد الحوكمة تؤدي إلى تحقيق المزيد من تفعيل التطبيق العملي لإضمحلال قيمة الأصول، ومن ثم إرتفاع قيمة الشركة وفقاً للمؤشر السوقي Tobin's Q وفي ذلك دلالة على أن تطبيق المعيار أدى إلى تنشيط مستوى التداول على أسهم الشركة ومن ثم إرتفاع القيمة السوقية للأسهم ويرجع ذلك إلى أن المعيار حقق المستوى المطلوب من الشفافية لأصحاب المصالح بتلك الشركات، فضلاً عن أنه ساهم في إرتفاع مستوى الأمان لديهم نتيجة الإحتفاظ



بالقيم المضمحلة فى الإحتياطات وهو ما يسمح بتكوين مستوى سيولة يساهم فى حماية الشركة من العثرات المالية المستقبلية المحتملة.

وفى ذات السياق إستهدفت دراسة (أبو طالب، 2020) التعرف على تأثير جائحة كورونا (COVID-19) على كلا من نظرية ومعايير المحاسبة الدولية والمصرية، وإنتهت الدراسة إلى أنه فى نطاق نظرية المحاسبة يوجد العديد من التدايعات لهذه الأزمة على العديد من الفروض المحاسبية خاصة فرض الاستمرار والثبات، كذلك يوجد تأثير لتلك الجائحة على متطلبات تطبيق العديد من معايير المحاسبة المصرية مثل معيار المحاسبة المصرى رقم (7) الخاص بالأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية، والمعيار رقم (5) الخاص بالسياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء، كذلك المعيار رقم (31) الخاص بإضمحلال الأصول، وفى ضوء تلك النتائج إنتهت الدراسة إلى أن جائحة كورونا (COVID-19) قد يترتب عليها إصدار معايير محاسبية جديدة أو تعديل فى معايير المحاسبة الحالية فى ضوء الدروس المستفادة من تلك الأزمة.

وإستهدفت دراسة (ابراهيم و زايد، 2020) تحليل واقع إنتشار فيروس كورونا المستجد وأهم الإجراءات المتبعة والتعرف على الإنعكاسات والآثار المحاسبية الناتجة عنه، وأهم الإجراءات المتبعة خلال تلك الأزمة، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبى لأزمة فيروس كورونا على الموازنة العامة للدولة يتمثل فى إحتمال إنخفاض حجم الموارد وزيادة حجم الإستخدامات عما هو مخطط مما يؤدى إلى زيادة عجز الموازنة العامة، بينما تتمثل أهم الآثار المحاسبية المحتملة نتيجة تفشى فيروس كورونا فى تأثيرها على تقديرات القيمة العادلة المستخدمة فى القياس خلال تلك الفترة، وتهديد فرض الإستمرار، كما توقعت الدراسة تأثير تلك الأزمة على الأحداث اللاحقة وبنود قائمة الدخل والتدفقات النقدية، وأوصت الدراسة بأهمية التوسع فى الإفصاح المحاسبى عن آثار تلك الأزمة على القوائم المالية.

وإستهدفت دراسة (الطحان و محمود، 2020) التعرف على أهم الآثار الحالية والمحتملة لتفشى فيروس كورونا على بيئة التقرير المالى فى ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية، ولتحقيق هذا الهدف حاول الباحثان الوقوف على أهم التحديات التى قد تواجه إدارات المنشآت عند تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمصرية فى ظل تفشى الفيروس مع إقتراح بعض الآليات التى قد تساعدهم فى التغلب على هذه التحديات، وإجراء الدراسة الاستكشافية تم إختيار عينة تتكون

من 68 مفردة من معدى التقارير المالية، بالإضافة إلى 107 مفردة من الأكاديمين بأقسام المحاسبة في المعاهد والجامعات المصرية، وإنتهت الدراسة إلى أن تفشى جائحة (COVID-19) سيكون له العديد من الآثار الجوهرية المحاسبية الحالية والمحملة على متطلبات القياس والإفصاح المحاسبى، والتي من أهمها تقييم الأحداث التي تقع بعد نهاية الفترة المالية، والإستمرارية والمحاسبة عن تعديلات العقود، وإضمحلال الأصول، وتقييم المخزون، وزيادة خسائر الإئتمان المتوقعة، وتبويب الأدوات المالية، وقياس القيمة العادلة، والمحاسبة عن المنح والمساعدات الحكومية والضرائب، ويمكن التغلب على هذه التحديات من خلال التواصل المستمر بين إدارات المنشآت ومسئولى الحوكمة والمديرين الماليين والمراجعين مع قيام إدارات المنشآت بالإستفسار من المنظمات المهنية ومنظى الأسواق المالية بخصوص المشاكل المحاسبية المستحدثة وممارسة الأحكام مع بذل العناية المهنية الواجبة والإفصاح الكافى عن تأثير فيروس كورونا على نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالى ومنح الوقت الكافى للمراجعين للقيام بعملهم، كما يجب على منظى الأسواق المالية إعادة النظر فى الفترات المسموح بها لإصدار القوائم المالية.

وقد إستهدفت دراسة (ناصر و الرشيدى، 2020) قياس العلاقة بين الإفصاح عن القيمة السوقية للشركات المصرية المدرجة بالبورصة المصرية وتفشى فيروس كورونا المستجد والربحية، وإعتمدت الدراسة على نماذج الإنحدار الخطى المتعدد، وإختبار (t) للعينة المزدوجة، وإختبار χ^2 square test لقياس هذه العلاقة، ولتحليل تأثير نوع الصناعة على الربحية والقيمة السوقية، وإختبار أهمية الإختلافات فى قيم السوق والربحية قبل الفترة المنتهية فى 31 ديسمبر، وبعد تفشى فيروس كورونا (COVID-19) خلال الفترة المنتهية فى 31 مارس، وقد أوضحت النتائج أن القيمة السوقية وربحية الشركات المصرية المدرجة قبل تفشى (COVID-19) تختلف إختلافاً كبيراً عن القيمة السوقية والربحية بعد تفشى فيروس كورونا، وتظهر النتائج أيضاً أن نوع الصناعة له تأثير كبير على القيمة السوقية وربحية الشركات المصرية المدرجة، حيث يظهر التحليل التفصيلى لكل قطاع فى البورصة المصرية أن هناك علاقة سلبية بين القيمة السوقية لجميع الشركات المصرية المدرجة وتفشى فيروس كورونا، وأن هناك علاقة إيجابية بين الإفصاح عن القيمة السوقية للشركات المصرية المدرجة والربحية بإستثناء قطاع التجارة والتوزيع وقطاع التعبئة والتغليف، وهذه النتائج لها آثار هامة على المستثمرين والممارسين وإدارة الشركة حول كيفية تثبيت الأداء أثناء تفشى الأمراض



الوبائية، وذلك من خلال إمتلاك محفظة متنوعة من الأسهم عالية الجودة والإستثمارات ذات الدخل الثابت.

ثانياً: دراسات باللغة الإنجليزية:

وإستهدفت دراسة (Duh et al., 2009) التعرف على تأثير الإعتراف المسبق بخسائر إنخفاض قيمة الأصول على فرص إدارة الأرباح، وما إذا كان هذا السلوك يرتبط بحوافز المديرين نحو تلك الممارسة، كما إختبرت الدراسة دور آليات حوكمة الشركات فى الحد من هذا السلوك، وذلك فى ضوء مطالبة الشركات المدرجة فى سوق الأوراق المالية بتايوان الإمتثال لمعيار المحاسبة، المكافئة لمعيار المحاسبة الدولى رقم (IAS 36) "إنخفاض قيمة الأصول" منذ عام 2005، والذي سمح بالإعتراف بخسائر إنخفاض قيمة الأصول، وإعتمدت الدراسة على البيانات الخاصة بعينة مكونة من 55 شركة عكست خسائر إنخفاض القيمة بين 2005 والرابع الأول من عام 2007 ومقارنتها مع عينة من 55 شركة أخرى كعينة ضابطة مماثلة فى الحجم والإنتماء القطاعى، وتظهر النتائج التجريبية أن الشركات التى تدرك المزيد من خسائر إضمحلال القيمة من المرجح أن تعكس خسائر إنخفاض القيمة عندما يؤدى القيام بذلك إلى تجنب إنخفاض الأرباح فى فترة لاحقة، وهو ما يتفق مع فرضية الإحتياطي، وتظهر النتائج أيضاً أن مثل هذا السلوك يكون أكثر وضوحاً بالنسبة للشركات ذات معدلات الديون المرتفعة، وتتوافق تلك الممارسة لإدارة الأرباح مع حوافز الإدارة لتجنب إنتهاك تعهدات الديون، وإنتهت الدراسة إلى أن فعالية آليات الحوكمة يمكن أن تحد من هذا السلوك، وأن التوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ولا سيما التوافق بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً فى الولايات المتحدة فيما يتعلق بـ "إنخفاض قيمة الأصول"، يوفر الأساس منطقي لحظر تلك الممارسات المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية.

وفى ذات السياق إستهدفت دراسة (Laskaridou & Vazakidis, 2013) التعرف على كيفية إستخدام إضمحلال قيمة الأصول فى إدارة الأرباح، وذلك لأن تطبيق المعيار الدولى لإضمحلال قيمة الأصول أدى إلى إدخال بعض المتطلبات التى تستلزم إستغلال مستوى الإستحقاقات، وهو ما يسمح بإستغلال هذا المعيار فى إدارة الأرباح. وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة فى سوق الأوراق المالية اليونانى فى عامى 2005 و 2006، وإعتمدت الدراسة على إستخدام العينة

الحكومية في إختيار أكثر الشركات تطبيقاً لمعيار إضمحلال قيمة الأصول في أعقاب تطبيقه، وذلك لتحديد أثر أى متغيرات أخرى في عملية إدارة الأرباح.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تعتمد على تطبيق إضمحلال قيمة الأصول لا تقوم بإدارة أرباحها بشكل عالى مثل الشركات التي تقوم بإلغاء الاعتراف باضمحلال الأصول، كما وجدت الدراسة أن الشركات التي تقوم بزيادة مستوى خسائر إضمحلال قيمة الأصول يؤدي إلى زيادة مستوى الأرباح المستقبلية المتوقعة، وعلاوة على ذلك تبين أن إضمحلال قيمة الأصول يؤدي إلى إجراء المزيد من التسويات المحاسبية من قبل الجهات الضريبية وهو ما يؤدي إلى زيادة مستوى الضرائب المؤجلة.

ويرى الباحث أن هذه الدراسة أيضاً تدعم فكرة الدراسة الحالية من خلال تحليل الآثار المحاسبية لتطبيق إضمحلال قيمة الأصول على عملية إدارة الأرباح، وإستغلال هذه المبالغ المفصح عنها في عملية الإضمحلال في إدارة وإستغلال مستويات الأرباح المستقبلية.

وفي ذات السياق إستهدفت (Penner et al., 2013) التحقق من أثر الإختلاف في معايير إنخفاض قيمة الأصول وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة الأمريكية ومعايير التقارير المالية الدولية في قطاع الشحن والتأثير المحتمل على مؤشرات تحليل القوائم المالية، وقدمت الدراسة دليلاً على أن العائد على الأصول ومعدلات دوران الأصول تتباين بشكل كبير نتيجة للإختلاف بين مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشأن إنخفاض قيمة الأصول في قطاع الشحن، وأشارت الدراسة الى الاختلافات في التقارير المعدة وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة الأمريكية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تؤدي إلى إعاقة إمكانية مقارنة التقارير المالية، وأن الفروق الناتجة عن تباين أساليب المحاسبة عن إنخفاض قيمة الأصول تختلف بشكل جوهري بين الشركات التي تقدم تقاريرها بموجب هذين المعيارين.

في حين إستهدفت دراسة (do Nascimento et al., 2015) تسليط الضوء على التأثيرات الناتجة من الاعتراف بخسائر إنخفاض قيمة الأصول على المتغيرات المحاسبية ومؤشرات الأداء لأكثر 50 شركة تحقيقاً للإيرادات وتم تحليل البيانات المالية خلال الفترة من 2010 إلى 2012، وقد لوحظ أن 19 شركة فقط سجلت خسائر لإنخفاض القيمة في الأصول مرة واحدة على الأقل خلال الفترات الثلاث التي تم تحليلها، بالإضافة إلى ذلك لوحظ إختلافات في إجمالي الأصول وحقوق الملكية



وصافى الدخل ومؤشرات الأداء، والتي تتمثل فى الدين العام وهامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب وصافى الهامش، وكانت التأثيرات الرئيسية لإختبار إنخفاض القيمة على صافى الدخل وحقوق الملكية، وعلاوة على ذلك إتضح من الدراسة أن 38% من شركات العينة التي إستخدمت إختبارات إنخفاض قيمة الأصول إرتفعت لديها مستويات جودة المعلومات من منظور المستخدمين، غير أن الدراسة حذرت من أن الأحكام الشخصية فيما يتعلق بالقيمة العادلة والقيمة الإستخدامية للأصول يمكن أن تؤدي إلى تشجيع الشركات على ممارسة إدارة الأرباح.

وإستهدفت دراسة (Vanza et al., 2018) التعرف على أثر إضمحلال قيمة الأصول والافصاحات المتعلقة بها على حل مشاكل عدم التأكد عن العوائد المستقبلية وتدنية مستوى التباين المعلوماتى، وذلك بالتطبيق على الشركات المقيدة فى سوق الأوراق المالية الأسترالى فى الفترة الزمنية من 2007-2009 مقارنة بفترة زمنية موازية من 2015-2017، وبررت الدراسة إختيار هذه الفترة الزمنية تحديداً باعتبارها أكثر الفترات تأثراً بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ولا سيما معيار إضمحلال قيمة الأصول ولتجنب آثار الأزمة المالية العالمية التي مرت بالبلاد تم تحديد فترة الأساس حتى عام 2009، وتم إعادة التحليل مرة أخرى بعد إنتهاء الأزمة المالية بفترة زمنية طويلة للتعرف على دور الأزمة فى تعديل أسس المحاسبة عن إضمحلال قيمة الأصول.

وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود أى تأثير معنوى لإضمحلال قيمة الأصول على مستوى عدم التأكد بشأن العوائد المستقبلية سواء فى عينة ما قبل الأزمة أو عينة ما بعد الأزمة، كما وجدت الدراسة أن الدافع الرئيسى لتطبيق إضمحلال قيمة الأصول هو تغيير المدير التنفيذى للشركة، خصوصاً فى فترات ما بعد الأزمة المالية حيث ساهم تغيير المدير التنفيذى فى إحداث تغيير فى الهيكل التمويلي للشركة وتغيير الإلتزامات التعاقدية بالعقود التمويلية وما ترتب عليه من إرتفاع مستوى الرفع المالى.

غير أن الدراسة إنتهت إلى أن تطبيق معيار إضمحلال قيمة الأصول على الرغم من عدم قدرته على تخفيض مستويات عدم التأكد بشأن العوائد المستقبلية، إلا أنه ساهم إلى حد كبير فى رفع مستوى الشفافية للمستخدم الخارجى للقوائم المالية مما أدى إلى إنخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات ولا سيما بعد حدوث الأزمة المالية العالمية.

ومن هذا المنطلق، يرى الباحث أن هذه الدراسة يمكن الإستفادة منها في طبيعة عملية التطبيق نتيجة إستخدامه لسلسلتين زمنيتين مختلفتين للتعبير عن دور الأزمة المالية العالمية في تعديل منظور المحاسبة عن إضمحلال قيمة الأصول وهو ما يتفق مع جوهر وهدف الدراسة الحالية.

وفي ذات السياق إستهدفت دراسة (Hong et al., 2018) ما إذا كانت الإختلافات في معايير المحاسبة تؤثر على سلوك معدى التقارير المالية داخل البيئة المؤسسية الأمريكية حيث يتم إستخدام كل من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة لأغراض إعداد التقارير، وركزت الدراسة على محاسبة إنخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل، وهو مجال توجد فيه إختلافات كبيرة بين مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وقد تم تطبيق الدراسة على الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الأمريكي في الفترة الزمنية من عام 2004 - 2012.

ويرجع إختيار الفترة الزمنية إلى أن تطبيق معايير المحاسبة ذات القبول العام ظل مطبقاً في سوق الأوراق المالية الأمريكية حتى عام 2007 وبدءاً من عام 2008 بدأت عملية التحول إلى معايير التقرير المالي الدولية، ومن ثم يعتبر عام 2008 هو الفاصل بين فترتين زمنيتين مختلفتين الأولى تتعلق بتطبيق معايير المحاسبة ذات القبول العام والأخرى تتعلق بتطبيق معايير التقرير المالي الدولية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق معايير المحاسبة ذات القبول العام ساهمت في تفعيل إستخدام إلغاء الإعتراف بالأصول وزيادة مستوى سلوك تمهيد الدخل، بينما أدى تطبيق معايير التقرير المالي الدولي إلى تضيق الفجوة بين بدائل الخيارات المحاسبية في الإعتراف بإضمحلال قيمة الأصول، مما أدى إلى إنخفاض القدرة على ممارسات تمهيد الدخل وإلغاء الإعتراف بالأصول، وتوضح تلك النتائج أن تطبيق معايير التقرير المالي الدولي يعكس الإمكانيات الإقتصادية للشركة بشكل واضح وذلك لإعتماده على إستخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة وإستخدام الإحتياطات المدرجة بحقوق الملكية لتشمل قيمة إضمحلال الأصول (Oghoghmeheh & Akani, 2016).

وفي سياق متصل أوضحت دراسة (Gunn et al., 2018) أن الشركات الأمريكية سجلت عدداً غير مسبوق من إضمحلال الأصول خلال الأزمة المالية الأخيرة، وإستهدفت الدراسة مناقشة



توقيت الإعتراف بتلك الخسائر فى سياق رأيين متنافسين حول كيفية إستخدام الشركات لسلطتها التقديرية بشأن إنخفاض قيمة الأصول، يفترض الرأى الأول أن الشركات تسجل حالات الإضمحلال للأصول إتاحة المعلومات الخاصة بالشركة كجزء من إتزامها بإستراتيجية الإبلاغ المتحفظ المشروط، بينما يذهب أنصار الرأى الثانى إلى أن الشركات تستخدم سلطتها التقديرية فى الإبلاغ بشكل إنتهازى عن طريق تأخير تسجيل الأخبار السيئة، تمثيا مع وجهة النظر الأولى، نجد أن الشركات إعترفت بالإنخفاض فى قيمة الأصول فى الوقت المناسب خلال الأزمة المالية إذا أبلغت بشكل أكثر تحفظاً فى السنوات الخمس التى سبقت الأزمة، وتُظهر الإختبارات الإضافية أن هذه الممارسة كانت بشكل أكبر بالنسبة للشركات التى تتمتع بحوكمة قوية للشركات، ومراجعى حسابات متخصصين فى الصناعة، وذات رافعة مالية مرتفعة، مما يشير إلى أهمية آليات الرقابة فى تحديد كيفية تعامل الشركات مع السلطة التقديرية التى تنطوى عليها قرارات انخفاض قيمة الأصول، كما أوضحت نتائج الدراسة أن الإعتراف بإنخفاض قيمة الأصول فى الوقت المناسب خلال الأزمة المالية فى الشركات التى تقدم تقارير متحفظة قبل الأزمة وأثناءها أدى إلى زيادة قدرتها فى الحصول على تمويل لديونها.

وإستهدفت دراسة (Rashwan & Alhelou, 2020) التعرف على تأثير جائحة COVID-19 على إستمرارية الشركة عند إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية فى ضوء أحداث وظروف عدم التأكد للإجابة على التساؤلات وإختبار فروض الدراسة، إعتد الباحثان على المنهج الوصفى التحليلى، وللحصول على البيانات اللازمة تم توزيع إستقصاء بعد التقييم والتحكيم لها من قبل عدد من المختصين على عينة البحث المكونة من مديرين ماليين ومحاسبين عاملين فى الإدارات المالية بالشركات الصناعية المدرجة فى بورصة فلسطين وعددهم (49) مفردة، وأثبتت نتائج الدراسة أن هناك تأثيراً للتدابير الإحترازية المتخذة لتلافي جائحة كوفيد (COVID-19) على إستمرارية الشركات المدرجة فى بورصة فلسطين، وأن هناك أثر للإفصاح عن الشكوك الجوهرية حول قدرة الشركات الصناعية المدرجة فى بورصة فلسطين على أساس مبدأ الإستمرارية عند إعداد القوائم المالية فى ظل جائحة كوفيد (COVID-19)، وهناك أيضاً تأثير مالى للإجراءات التى ستتخذها الشركات الصناعية المدرجة فى بورصة فلسطين فى ضوء جائحة كوفيد (COVID-19) بشأن إعداد القوائم المالية فى ظل ظهور مؤشرات تمنع هذه الشركات من إفتراض الإستمرارية، كما أوضحت الدراسة وجود خطط للتنبؤات والتقييمات المستقبلية التى ستتخذها الشركات الصناعية المدرجة فى بورصة فلسطين فى ضوء جائحة (COVID-19) وظروف عدم التأكد للحفاظ على الإستمرارية.

وقد أوصت الدراسة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين بوضع برنامج وقائي لوباء كوفيد (COVID-19) كجزء من خطط التنبؤ المستقبلية لضمان إستمرارية عملها، وأن تقدم تلك الشركات المزيد من الإفصاحات حول الشكوك الجوهرية حول الإستمرارية ضمن إيضاحات القوائم المالية، وذلك لتوفير مزيد من الشفافية لمستخدمي القوائم المالية حول فرض الإستمرارية في حالة عدم التأكد في ضوء جائحة (COVID-19) .

وعلى الصعيد العربي إستهدفت دراسة (El-Mousawi & Kanso, 2020) التعرف على تأثير تفشى فيروس كورونا الجديد على إعداد التقارير المالية للمنظمات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين بدولة لبنان، وإستخدم الباحثون نهجاً وصفيًا تحليليًا وقاموا ببناء إستبيان يعتمد على أسلوب ليكرت الخماسي كأداة للدراسة. وتم توزيع الإستبيان على عينة أختيرت من مجتمع المحاسبين القانونيين في دولة لبنان، وإشتملت العينة العشوائية من 300 ممارس للمهنة، إستجاب 221 منهم، كانت جميعها صالحة للاختبار والتحليل، وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج الهامة والتي تتمثل بشكل أساسي في أن تفشى فيروس كورونا (COVID-19) كان له تأثير كبير على التقارير المالية للشركات وفقاً لآراء عينة الدراسة من المحاسبين المعتمدين كممارسين بدولة لبنان، وأن تفشى فيروس كورونا (COVID-19) سيؤثر على أنشطة المنظمة ومركزها المالي، ويرى الباحثون أنه لا يمكن قياس تأثير تفشى فيروس كورونا (COVID-19) بشكل معقول لأن هذا الحدث نشأ في نهاية عام 2019 وسوف يستمر لفترات مستقبلية لذا يرى الباحثون أن بعض الآثار المترتبة على تفشى الفيروس سوف تكون واضحة في وقت لاحق من عام 2020 بينما قد لا يكون البعض الآخر واضحاً على المدى القصير، ويعتقد الباحثون أن هناك شكوكاً مادية حول ما إذا كانت المنظمات قادرة على الإستمرارية، وبالتالي يوصى الباحثون بضرورة إدراج متطلبات إفصاح إضافية ضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للإعتراف بالتغيرات المحتملة التي قد تحدث نتيجة لتفشى فيروس كورونا وتؤثر على التقارير المالية.

بينما إستهدفت دراسة (Georges, 2020) فحص ما إذا كانت الإفتراضات حول معدلات النمو والخصم التي تم إجراؤها للمبالغ القابلة للاسترداد من الأصول تحدد الإنخفاض في قيمتها، وإعتمدت الدراسة التطبيقية على 450 مشاهدة تمثل 133 شركة أسترالية مدرجة في سوق الأوراق المالية خلال الفترة من 2015 إلى 2018، وتم بناء نموذج الدراسة حيث مثل إنخفاض قيمة الأصول



المتغير التابع، ومعدلات النمو والخصم تمثل المتغيرات المستقبلية كما تم تضمين النموذج للعديد من المؤشرات ذات الأثر على انخفاض قيمة الأصول كمتغيرات ضابطة، وتظهر النتائج أن الانخفاض في معدل النمو وليس الزيادة في معدل الخصم يؤثر على الإعراف بإنخفاض قيمة الأصول بشكل كبير، حيث تقوم الشركات بتخفيض معدل النمو في سنة الإعراف، ويؤثر التغيير في معدل الخصم على انخفاض قيمة الأصول فقط عندما يكون أعلى من متوسط الصناعات، وبالتالي، فإن معدل النمو هو الأداة المفضلة للإدارة في التعرف على انخفاض قيمة الأصول، وإنتهت الدراسة إلى إيضاح كيفية استخدام المعيار (AASB 136) في الممارسة العملية، حيث أوضح الأدوات التي تستخدمها الشركات في حساب مبلغ الأصول القابلة للإسترداد، وما إذا كانت الشركات تقدم معلومات هامة كجزء من الإفصاح عن النتائج التي تهم المستثمرين وصناعات السياسات لأنها تسلط الضوء على الحاجة إلى المزيد من القيود حول إفتراضات معدل النمو وتخفيض التباين في مستويات الإفصاح.

ناقشت دراسة (Joshi,2020) بعض التحديات التي تواجه مدى التقارير المالية والتي تواقبت مع تفشى فيروس كورونا (COVID-19) حيث أشارت الدراسة إلى أن تأثيرات إنتشار فيروس كورونا تمثل نواتج لأحداث غير قابلة للتعديل لعام 2019 ويجب الإبلاغ عن تأثيرات تلك الأحداث وتعديلها في الربع الأول من عام 2020 فقط في إطار التقارير المؤقتة، علاوة على ذلك فقد ناقشت الدراسة الآثار والتحديات المحتملة في بعض المجالات المحاسبية الرئيسية مثل الإعراف بالإيرادات، وإنخفاض قيمة الأصول غير المالية، وإنخفاض قيمة الشهرة، وتقييم المخزون، وقياس القيمة العادلة، ومحاسبة التحوط، ومخصصات الديون المعدومة وما إلى ذلك، بالإضافة إلى قضايا الإستمرارية والمراجعة الخارجية، حيث أشارت الدراسة عند مناقشة أثر تفشى فيروس كورونا على أدلة الإثبات إلى أنها أصبحت من المناطق الرمادية للإدارة والمراجعين حيث يتم تطبيق الكثير من الأحكام الشخصية عند التعامل مع الكثير من القضايا في ظل أزمة كورونا، لذلك إنتهت الدراسة إلى أنه يجب إجراء إفصاحات ذات مغزى وفي الوقت المناسب عن الآثار المحتملة لتفشى فيروس كورونا (COVID-19) على المركز المالي والأداء التشغيلي وكذلك السيولة للشركة، كما خلصت الدراسة إلى أنه نظرًا لأن الظروف غير مؤكدة فإنه للحفاظ على جودة معلومات القوائم المالية المقدمة للمستخدمين، يجب على المراجعين الخارجيين التوسع في ممارسة الشك المهني عند مراجعة القوائم المالية.

بعد إستعراض الدراسات السابقة وفي إطار التعليق عليها وتحديد الفجوة البحثية يرى الباحث أن هناك تشابه بين هذه الدراسة الحالية والدراسات السابقة وذلك في تركيزها على إنخفاض قيمة الأصول، وأثر إختلاف منظور المحاسبة عن إضمحلال قيمة الأصول على مخرجات القوائم المالية والتعبير عن الجوهر الإقتصادي للشركة، وتختلف هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في تسليط الضوء على الإعتراف والقياس المحاسبي والإفصاح عن إضمحلال قيمة الأصول في البيئة المصرية وفقاً لمعيار المحاسبة المصري المعدل رقم (31) في ظل أزمة تفشى فيروس كورونا (COVID-19) حيث ترتب على إنتشار فيروس كورونا حالة من عدم الإستقرار وعدم التأكيد تتابن من دولة إلى أخرى، لذلك فإن حجم تأثير ذلك الحدث يعتمد بشكل أساسي على المدى المتوقع أو الفترة الزمنية التي ينتظر عندها إنتهاء هذا الحدث، وما يترتب عليه من آثار وقدرة الشركة على تحقيق خططها لمواجهة هذا الخطر وهو ما يصعب تحديده في الوقت الحالى ، ويطرح تساؤل حول تأثير تلك الأحداث التي طرأت على تطبيق معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (31) وعلى قدرة المنشأة على الإستمرارية.

3- مشكلة البحث:

تعتبر المعلومات الواردة في القوائم المالية هي مصدر رئيسي من مصادر المعلومات لترشيد فكر متخذى القرار والتي يجب أن تمكن المستثمرين وغيرهم من الأطراف المتعاملة مع الشركات من الحكم على الأوضاع المالية لتلك الكيانات الإقتصادية التي يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية، وحتى تكون المعلومات ملائمة لترشيد فكر متخذى القرارات الإستثمارية يجب أن تعكس تلك المعلومات الواقع المالى لتلك الكيانات في ضوء الأحداث التي تحيط بأنشطتها، وفي ظل إنتشار جائحة كورونا (COVID-19) فمن المتوقع أن تؤدي تلك الجائحة إلى إحداث إنخفاض في قيمة الأصول بشكل أكبر من المتوقع، وقد يكون لهذا الإنخفاض آثار حالية أو مستقبلية على المراكز المالية للشركات ونتائج أعمالها، وتعزو تلك الآثار المحتملة على قيمة أصول الشركات إلى التأثير المتوقع لتلك الجائحة على الخطط التشغيلية والتسويقية المحددة مسبقاً ومن ثم التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بها، مما قد يؤثر على قدرة بعض الكيانات على الإستمرارية.

وفي ضوء ما تقدم يرى الباحث أنه من المناسب في ظل تلك الأحداث الحالية تناول الممارسة المحاسبية لمعيار المحاسبة المصرية رقم (31) الخاص بإضمحلال قيمة الأصول الصادر



عام 2015 المعدل ووفقاً للقرار (69 لسنة 2019)، ومدى قدرتها على توفير معلومات ملائمة لمتخذى القرارات الاستثمارية بشكل يعكس الواقع الاقتصادى وفقاً للمعطيات الحالية، وكذلك القدرة على توفير معلومات عن قدرة المنشأة على الإستمرارية.

4- أهداف البحث:

- فى ضوء مشكلة الدراسة يمكن تحديد أهدافها على النحو التالى:
- التحقق من مدى إتزام الشركات المساهمة المصرية بالقواعد والطرق التى تضمنها المعيار المحاسبى المصرى المعدل رقم (31) الخاص بإضمحلال قيمة الأصول فيما يتعلق بقضايا القياس والإفصاح.
 - إبراز أهم المشاكل التى تواجهها الشركات المساهمة المصرية فى إعادة تقييم أصولها فى ظل إنتشار أزمة كورونا (COVID-19) وأثره على إستمرارية الشركات وهيكلة القيمة العادلة وقرارات المستثمرين.

5- حدود البحث:

- لن تتناول الدراسة الحالية متطلبات الإعتراف والقياس لخسائر الإضمحلال المرتبطة بالشهرة عند تحديد قيمتها الدفترية وخسائر الإضمحلال المرتبطة بها.
- يشمل نطاق الدراسة المنشآت غير المالية المدرجة والمتداول أسهمها فى بورصة الأوراق المالية عام 2020/2019 ، ويخرج عن هذا النطاق المنشآت المالية ممثلة فى البنوك وشركات التأمين ومؤسسات الوساطة المالية، نظراً لإعتمادها على قوانين وإجراءات تنظيمية خاصة بها.
- سيعتمد الباحث على إختيار عينة من القوائم المالية تغطى الفترة من 2020/3/31 حتى 2020/6/30، نظراً لأن أزمة كورونا (COVID-19) بدأت تشتد وتتأثر بها سوق الأوراق المالية المصرى بدأ من مارس 2020، فإن القوائم المالية خلال تلك الفترة هى القوائم المثالية للتعبير عن إضمحلال قيمة الأصول فى ظل أزمة كورونا، لذلك سوف يستبعد الباحث ما دونها من فترات.

6- فروض البحث:

- فى ضوء مشكلة الدراسة ولتحقيق أهدافها يمكن صياغة فروض البحث على النحو التالى:
- الفرض الأول: لا يوجد تأثير معنوى لتطبيق معيار إضمحلال قيمة الأصول رقم (31) فى ظل أزمة كورونا (COVID-19) على ترشيد فكر متخذى قرارات الإستثمار.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق معيار إضمحلال قيمة الأصول رقم (31) في ظل أزمة كورونا (COVID-19) على القيمة العادلة.

الفرض الثالث: لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق معيار إضمحلال قيمة الأصول رقم (31) في ظل أزمة كورونا (COVID-19) على الإستمرارية.

7- منهج البحث:

سوف يعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الإستنباطي Deductive Approach الذى يقوم على التسلسل المنطقي من العام إلى الخاص (دراسة نظرية) وذلك من خلال دراسة الكتابات العلمية متمثلة في الكتب والدورات المحلية والأجنبية والإصدارات والنشرات المهنية المرتبطة بمعيار المحاسبة المصرى المعدلة رقم (31) الخاص بإضمحلال قيمة الأصول ومقابلة معيار المحاسبة الدولى رقم (36).

بالإضافة إلى ما سبق سوف يعتمد الباحث على المنهج الإستقرائي Inductive Approach لإستقراء واقع المشكلة موضوع الدراسة في البيئة العملية، وبذلك تتجه الدراسة من الخاص إلى العام، حيث يقوم الباحث بجمع البيانات الفعلية المرتبطة بمشكلة الدراسة وإستخدام النماذج الإحصائية لإختبار فروضها، ودراسة إمكانية تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة.

8- خطة البحث:

وبعد تناول القسم الأول من هذه الدراسة للإطار العام لها يمكن للباحث تقسيم الجزء المتبقى منها على النحو التالى:

القسم الثانى: الإطار النظرى حيث تطرق الباحث إلى:

أولاً: مفهوم إضمحلال قيمة الأصول.

ثانياً: متطلبات الإعتراف والقياس المحاسبى لإضمحلال قيمة الأصول في ظل أزمة كورونا (COVID-19)

ثالثاً: أثر تطبيق المعيار المحاسبة المصرى (31) الإضمحلال في قيمة الأصول على هيكل القيمة العادلة في ظل إنتشار فيروس كورونا (COVID-19).

رابعاً: متطلبات العرض والإفصاح المحاسبى للإضمحلال في قيمة الأصول في ظل أزمة كورونا (COVID-19).



خامساً: أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري (31) الإضمحلال في قيمة الأصول على قدرة المنشأة على الإستمرارية في ظل أزمة كورونا (COVID-19).

القسم الثالث: الدراسة التطبيقية وإختبار فروض البحث.

القسم الرابع: النتائج والتوصيات، مجالات الدراسات المستقبلية.

القسم الخامس: قائمة المراجع.

القسم الثاني

(الاطار النظرى)

أولاً: مفهوم إضمحلال قيمة الأصول:

الهدف الأساسى للمحاسبة هو توفير معلومات حول الموارد الإقتصادية للشركات، والمطالبات المرتبطة بهذه الموارد، وآثار المعاملات والأحداث والظروف التي تحدث تغيير في تلك الموارد مايرتبط بها من مطالبات، لذلك يعتبر من المهم إبلاغ المستخدمين للقوائم المالية بأى أصل أو وحدة مولدة للنقد تفقد قدرتها على إسترداد تكلفتها. يعد هذا ضرورياً لتزويد المستخدمين بالمعلومات ذات الصلة حول التغيير في قيمة موارد الشركة.

يعد موضوع الإضمحلال (تدنى - إنخفاض القيمة) من الموضوعات التي شغلت إهتمام العديد من الهيئات المهنية والتنظيمية المهمة بالمعايير المحاسبية المحلية والدولية، لأن هذا الإنخفاض الغير متوقع فى القيمة غالباً ما يرجع إلى عدة عوامل منها التقدم التكني والتكنولوجى ودخول منافسين جدد فى الأسواق، كما قد يحدث هذا الإنخفاض بصورة مفاجئة نتيجة تغيرات فى الظروف الإقتصادية والمالية والسوقية، ويتولد عن هذا الإنخفاض العديد من التحديات فقد يكون من الصعب تحديد مقياس القيمة الذى يجب إستخدامه عند تقييم الإنخفاض فى قيمة الأصول، حيث يواجه المحاسبون بعدة خيارات للقياس منها التكلفة الإستبدالية، أو القيمة السوقية الحالية (سعر البيع)، أو صافى القيمة الممكن تحقيقها (سعر البيع مطروحاً منه تكاليف الإستبعاد)، أو مجموع صافى التدفقات النقدية المستقبلية من وحدة توليد الدخل، فضلاً عن ذلك فإن هناك القليل من التوجيه بموجب معيار المحاسبة الدولى (36) بشأن المحاسبة عن إنخفاض قيمة الأصول: متى يتم الإعتراف بالإنخفاض فى القيمة، وكيف يتم قياس الإنخفاض وكيف يتم الإفصاح عن ذلك الإنخفاض، يعد إهمال قضية إنخفاض قيمة الأصول بمثابة تشوية للمعلومات المحاسبية والتاثير على الفائدة المرجوة منها.

يعد إنخفاض القيمة إختبار عملي لجميع الأصول ما عدا (المخزون، الأصول الناشئة عن عقود الإنشاء، الأصول الضريبية المؤجلة، الأصول الناشئة عن مزايا العاملين، الأصول المالية المدرجة في معيار المحاسبة المصري المعدل (47) الأدوات المالية، الإستثمار العقاري الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري المعدل 34 لسنة 2019 الخاص بالإستثمار العقاري بموجب قرار وزير الإستثمار (69) لسنة 2019، الأصول البيولوجية المتعلقة بالنشاط الزراعي التي يتم تقييمها بالقيمة العادلة، تكاليف الإقتناء المؤجلة لعقود التأمين، والأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع غير المستمرة وفق للفقرة (2) بند (ط) من معيار المحاسبة المصري المعدل 31 لسنة 2015، قرار 69 لسنة 2019 بإضافة نص البند (و) إلى الفقرة رقم (2).

ويعرف إضمحلال قيمة الأصول: عندما تتجاوز قيمته الدفترية قيمته الإستردادية، والقيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقدية هي قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته الإستخدامية أيهما أكبر (نفادي، 2009).

كما يعرف إنخفاض القيمة وفق المعيار الدولي (IAS 36) بأنه الإنخفاض في قيمة الأصول الناتج عن "الزيادة في القيمة الدفترية المرحلة عن المبلغ القابل للإسترجاع". وفي ضوء ما سبق يتضح للباحث أن إنخفاض القيمة للأصول هو الفرق عند مقارنة المبلغ المسجل في الدفاتر والمبلغ القابل للإسترداد، وينشأ هذا الإنخفاض في حالة زيادة القيمة الدفترية للأصل عن القيمة القابلة للإسترداد.

ثانياً: متطلبات الإعراف والقياس المحاسبي لإضمحلال قيمة الأصول في ظل أزمة

كورونا (COVID-19)

يهدف المعيار المصري رقم (31) المعدل في عامي 2015، 2019 ومقابله الدولي International Accounting Standerds (IAS 36) إلى توضيح الإجراءات التي يمكن للمنشأة أن تطبقها لضمان أن أصولها قد تم إثباتها بقيم لا تتجاوز قيمتها الإستردادية وإذا كانت القيمة الدفترية للأصل تتجاوز القيمة المتوقع إستردادها من خلال إستخدام أو بيع الأصل في هذه الحالة يكون الأصل قد إضمحلت قيمته، ويسمى الفرق بينهما خسارة الإضمحلال.



وحدد المعيار بأن تدنى قيمة الأصل تتحقق عندما تزيد القيمة الدفترية المرحلة وخسائر التدنى المتراكمة فى قيمتها عن المبلغ القابل للإسترداد أو القيمة المستعملة أيهما أعلى، ومن ثم تقارن مع القيمة المنقولة أو المحولة للفترة القادمة.

وجدير بالذكر أن معيار المحاسبة المصرى رقم (31) قد لحق به العديد من التعديلات المرتبطة بنطاق تطبيقه والتي يمكن عرضها على النحو التالى:

أ (تم تعديل معيار المحاسبة المصرى (31) الخاص بإضمحلال قيمة الأصول بالقرار رقم 69 لسنة 2019 - والذي تضمن بعض الأحكام الخاصة بتعديل معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم 110 لسنة 2015 - حيث تم إضافة البند (و) إلى الفقرة رقم (2) من المادة الثالثة فى المعيار، حيث أشار هذا البند المضاف إلى أن هذا المعيار لا يطبق عند المحاسبة عن إضمحلال قيمة الأصول للإستثمار العقارى الذى يتم قياسه بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (34) الخاص بالإستثمار العقارى.

ب) يضاف إلى ماسبق أنه تم تعديل الفقرة رقم (5) من معيار المحاسبة المصرى رقم (31) لسنة 2015 والتي تضمنت عدم تطبيق هذا المعيار على الأصول المالية التى تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة المصرى رقم (47) الأدوات المالية، أو الإستثمار العقارى الذى يتم قياسه بالقيمة العادلة ضمن نطاق معيار المحاسبة المصرى رقم (34)، أو الأصول الحيوية المتعلقة بالنشاط الزراعى الذى يتم قياسها بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع ضمن نطاق معيار المحاسبة المصرى رقم (35) الزراعة.

الإعتراف بالإضمحلال فى قيمة الأصول الثابتة:

حدد المعيار المصرى رقم (31) المعدل لسنة 2015 فى الفقرة رقم (12) دلالات من خلالها يمكن التعرف على وجود إنخفاض فى قيمة الأصل، وقد تم تبويبها فى مجموعتين على النحو التالى:

المجموعة الأولى: مصادر خارجية للمعلومات:

أ (حدوث إنخفاض ملموس فى القيمة السوقية للأصل أثناء الفترة أكثر مما هو متوقع نتيجة مرور الوقت أو الإستخدام المعتاد.

- ب) حدوث تغييرات ملموسة ذات أثر سلبي على المنشأة أثناء الفترة أو سوف تحدث في المستقبل القريب في البيئة التكنولوجية والسوق والمناخ الإقتصادي والتشريعي التي تعمل فيه المنشأة أو في السوق التي تم تخصيص الأصل لها.
- ج) حدوث زيادة في أسعار فائدة السوق على الإستثمارات أو في معدلات العائد الأخرى في السوق خلال الفترة وأن يكون من المحتمل أن يكون لتلك الزيادة تأثير على سعر الخصم المستخدم في حساب القيمة الإستخدامية للأصل مما يسفر عنه إضمحلال ملموس في القيمة الإستردادية للأصل.
- د) إذا تجاوزت القيمة الدفترية لصافي أصول المنشأة قيمتها الرأسمالية **Market Capitalization** طبقاً لأسعار السوق.

المجموعة الثانية: المصادر الداخلية للمعلومات:

- هـ) توافر دليل تقادم أو تلف مادي في الأصل.
- و) حدوث تغييرات ملموسة ذات تأثير سلبي على المنشأة خلال الفترة أو يتوقع حدوثها في المستقبل القريب الذي يستخدم فيه الأصل أو يتوقع استخدامه، وهذه التغييرات تشمل تخريد الأصل والخطط الخاصة بتوقف العمليات المرتبطة بهذا الأصل أو إعادة هيكلتها أو خطط تتعلق بالتصرف في الأصل أو بيعة قبل التاريخ المتوقع.
- ز) توافر دليل من التقارير الداخلية تشير إلى سوء الأداء الإقتصادي للأصل أو يتوقع أن يكون سيئاً.
- ح) من مؤشرات وجود إضمحلال عند إقرار المستثمر بتوزيعات الأرباح في الإستثمار في شركة تابعة أو شركة شقيقة أو منشأة تحت سيطرة مشتركة مايلي:
- 1- عندما يزيد الرصيد الدفترى للإستثمار في القوائم المالية المستقلة عن الأرصدة الدفترية الواردة في القوائم المالية المجمع لصفى الأصول للمنشأة المستثمر فيها بما في ذلك الشهرة المرتبطة بها.
 - 2- كذلك عندما تزيد التوزيعات عن إجمالي الدخل الشامل في المنشأة المستثمر فيها في الفترة التي يعلن فيها التوزيع.



قياس إضمحلال قيمة الأصول:

تم عملية قياس إضمحلال قيمة الأصل الثابت بمقارنة قيمته الدفترية بالقيمة المستردة منه وتحقق الخسائر عندما تكون القيمة الدفترية أعلى من القيمة المستردة من الأصل الثابت، لكن السؤال ما هي القيمة التي سوف يتم الإعتماد عليها لتقدير القيمة المستردة من الأصل الثابت، حيث يوجد عدة طرق لقياس تلك القيمة.

وقد حدد المعيار المحاسبى المصرى رقم (31) الخاص بإضمحلال قيمة الأصول فى الفقرة رقم (18) القيمة الإسترادية على أنها سعر بيع الأصل بالصافى أو القيمة الإستخدامية له أيهما أعلى والفقرات من "19" إلى "57" تحدد متطلبات قياس القيمة الإستردادية وهذه المتطلبات تستخدم إصطلاح "أصل" وكذلك ينطبق على الأصل منفرداً أو الوحدة التى تدر نقداً.

كما نص المعيار فى الفقرة (19) "أنه ليس من الضرورى دائماً أن تحدد سعر بيع الأصل بالصافى أو قيمته الإستخدامية، " إذا تجاوز أى من هذه المبالغ القيمة الدفترية للأصل، فمعنى ذلك أنه لا يوجد إضمحلال فى قيمة الأصل وليس هناك داع لتقدير القيمة الأخرى.

وقد حدد المعيار المفاهيم المختلفة لتلك القيم فعرف القيمة الإستخدامية بأنها القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها من أى أصل أو وحدة مولدة للنقد، وأشار المعيار إلى أنه يمكن تحديد سعر البيع بالصافى حتى إذا لم يكن الأصل متداولاً فى سوق نشطة، إلا أنه لن يكون ممكننا تحديد سعر البيع بالصافى فى حالة عدم وجود الأصل الذى يمكن بناء عليه عمل تقديرات يعتمد عليها للقيمة التى يمكن الحصول عليها من بيع الأصل بين أطراف كل منهم لديه الرغبة فى التبادل أو على بينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة، وفى هذه الحالة فإن القيمة الإستردادية للأصل يمكن إعتبار أنها قيمته الإستخدامية كما أوضحت الفقرة رقم (20) من المعيار المحاسبى المصرى رقم (31).

لقد تسببت جائحة (COVID-19) فى تعطيل كل جانب من جوانب حياتنا تقريباً، على الصعيدين الشخصى والمهنى، ومن المفارقات أن عدم اليقين هو اليقين الوحيد فى أعقاب الفيروس، وبينما يتدافع العالم للتكيف مع الوضع الطبيعى الجديد، تسعى إدارات المحاسبة أيضاً جاهدة لفهم تأثير الوباء على التقارير المالية بسرعة، وأحد مجالات التقارير المالية للشركات التى يمكن أن تشهد

تأثيرًا ماديًا من جراء إنتشار الفيروس وهو تدنى قيمة الأصول على المدى الطويل، فخلال الأوقات العادية قد تتغاضى إدارات المحاسبة عن إختبار تدنى قيمة الأصول، ولكن في ضوء جائحة (COVID-19) يجب عدم تجاهل تلك الإدارات لهذه الإختبارات لضمان سلامة الميزانيات العمومية للشركات وقدرتها على التعبير الصادق عن واقع تلك الشركات (Joseph & Shaina ,2020)

لا شك أن التأثير الإقتصادي السلبي لإنتشار الفيروس يبرر إختبار تدنى قيمة الأصول طويلة الأجل أو مجموعات الأصول لمعظم الصناعات، فعلى سبيل المثال تشهد الصناعات المتعلقة بالسفر مثل شركات الطيران، عمليات إلغاء واسعة النطاق قد تؤدي إلى تحديات في التدفقات النقدية الناتجة من أصولها الرئيسية والتي تتمثل في طائراتها، وتشمل الأمثلة الأخرى على إنخفاض قيمة الأصول المحتملة والتي تحتاج إلى إختبار أجهزة الكمبيوتر والأنظمة المدمجة بمباني المكاتب بأكملها والتي لم تعد قيد الإستخدام بسبب العمل عن بُعد، ومعدات الزراعة التي لم تستخدم بسبب نقص الطلب او بسبب توقف حركة التصدير، والأصول الخاملة مثل دور السينما والمطاعم وجميع المعدات ذات الصلة.

في ظل إنتشار فيروس كورونا (COVID-19) نجد أن هناك العديد من الإعتبارات التي يجب على معدى القوائم المالية أخذها في الإعتبار عند دراسة إضمحلال الأصول حيث أن هناك العديد من المؤشرات على هبوط قيمة الأصول والتي تتمشى مع ما ورد في المعيار المحاسبي المصري رقم (31) بالفقرة رقم (12) وتتمثل تلك الإعتبارات فيمايلي:

- حدوث إنخفاض ملموس في القيمة السوقية للأصل أكثر مما هو متوقع بسبب إنتشار فيروس كورونا (COVID-19).
- حدوث تغيرات ملموسة ذات أثر سلبي على المنشأة أثناء الفترة أو سوف تحدث في المستقبل القريب بسبب إنتشار فيروس كورونا (COVID-19).
- حدوث زيادة في أسعار فائدة السوق على الإستثمارات أو في معدلات العائد الأخرى في السوق خلال الفترة وبالتالي يكون لتلك الزيادة تأثير على سعر الخصم المستخدم في حساب القيمة الإستخدامية للأصل بسبب إنتشار الفيروس، مما يسفر عن إضمحلال ملموس في القيمة الإستردادية للأصل.
- توافر دليل تقادم أو تلف مادي للأصل بسبب التوقف عن الإنتاج بسبب إنتشار فيروس كورونا (COVID-19).



- بسبب إنتشار فيروس كورونا (COVID-19) فمن المتوقع حدوث تغييرات ملموسة ذات تأثير سلبي على المنشأة خلال الفترة أو يتوقع حدوثها في المستقبل القريب الذي يستخدم فيه الأصل أو يتوقع إستخدامه، وهذه التغييرات تشمل تخريد الأصل والخطط الخاصة بتوقف العمليات المرتبطة بها الأصل أو إعادة هيكلتها أو خطط تتعلق بالتصرف في الأصل أو بيعه قبل التاريخ المتوقع وإعادة تقدير العمر الإنتاجي للأصل.

- توافر دليل من التقارير الداخلية تشير إلى سوء الأداء الإقتصادي للأصل أو متوقع أن يكون سيئاً وخاصة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لصافي أصول المنشأة قيمتها الرأسمالية طبقاً لأسعار السوق بسبب ظروف إنتشار الفيروس.

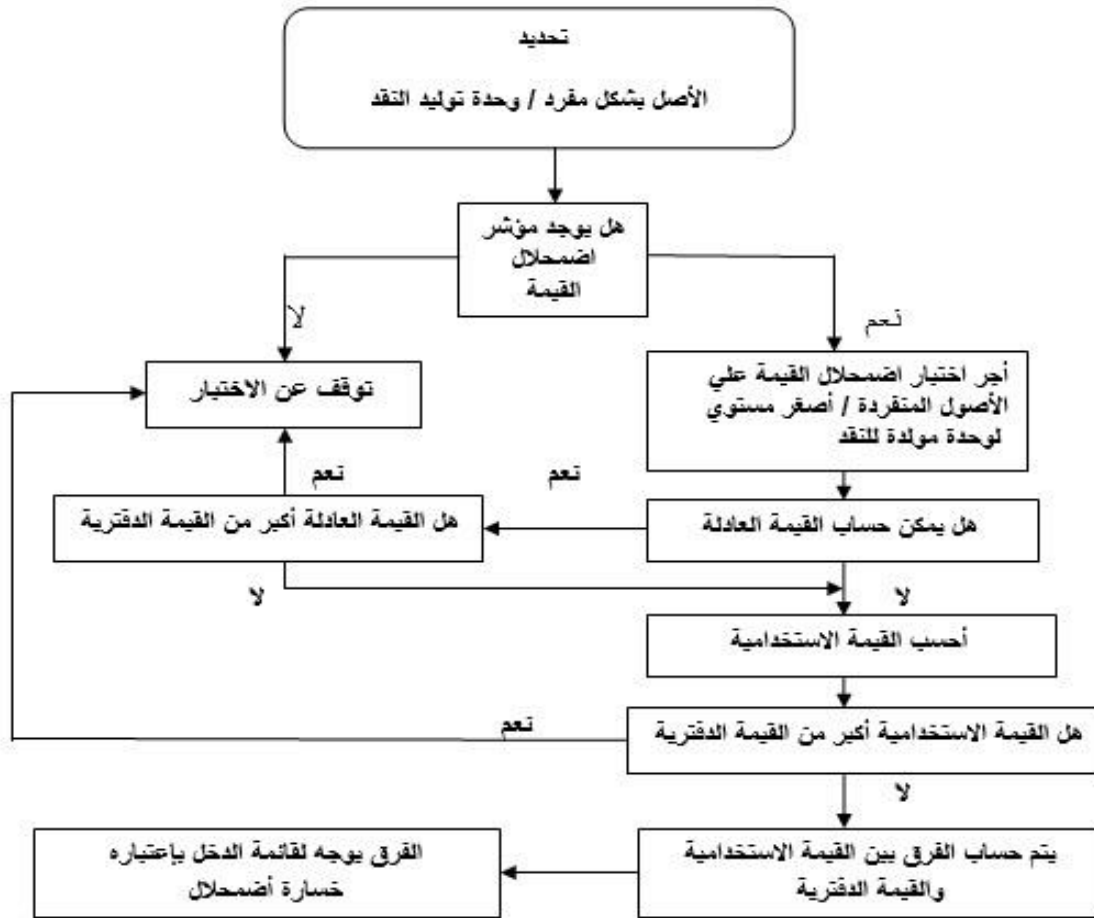
ويرى الباحث أنه بالإضافة إلى المؤشرات التي أوردتها المعيار المحاسبي المصري (31)، أنه يمكن للمنشأة أن تحدد مؤشرات أخرى إضافية لتدني قيمة الأصول خاصة بأعمالها أو صناعاتها وبما يتوافق مع طبيعة تأثير الأزمة التي تتعرض لها تلك المنشآت والتي تتباين من دولة إلى أخرى في ضوء عدة عوامل مثل مسار إنتشار الفيروس والقيود الحكومية على العمليات التجارية والمساعدات الحكومية وثقة المستهلك.

بالإضافة لما سبق نجد أن هناك من المؤشرات التي حدثت بالفعل من جراء إنتشار فيروس كورونا (COVID-19) خلال الربعين التاليين من إنتشار الفيروس في أغلب الدول، مثل إنخفاض التدفقات النقدية، وإنخفاض الأرباح التشغيلية نتيجة زيادة المصروفات التشغيلية وزيادة أسعار الخصم، الأمر الذي يؤدي إلى وجوب تخفيض قيمة الأصول بصفة دورية على مدار السنة في الوقت الحالي أو في المستقبل، ولن يتم الإكتفاء بإختبار هذا التقييم مرة واحدة في السنة.

والجدير بالذكر أن معيار المحاسبة المصري رقم (31) ومقابلة المعيار المحاسبي الدولي (IAS 36) وكذلك المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (144) قد إتفقا جميعاً على ثلاثة خطوات محددة لقياس الإضمحلال في قيمة الأصول رغم إختلاف المعيار المصري والدولي عن نظيرهم الأمريكي في طرق القياس ويمكن عرض الخطوات الثلاثة على النحو الموضح بالشكل رقم (1):

- الخطوة الأولى : تقييم مؤشرات تدني قيمة الأصل سواء كانت مؤشرات داخلية أو خارجية كما أشار الباحث أن هذا يتمشى مع ما ورد في معيار المحاسبة المصري (31) المعدل فقرة (12). الخطوة الثانية: إجراء إختبار إضمحلال القيمة على الأصول المنفردة / أصغر مستوى لوحدة مولدة للنقد.

- الخطوة الثالثة: قياس قيمة الإنخفاض في القيمة الدفترية عن القيمة الإستردادية والإعتراف بخسائر إضمحلال الأصل وفي حساب الأرباح والخسائر.



الشكل رقم (1) اختيار الإضمحلال في قيمة الأصول في ظل أزمة كورونا (COVID-19)

المصدر بتصريف من الباحث: إبراهيم، نبيل عبد الرؤف، مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد الرابع. ويتضح للباحث في ضوء ما سبق أن القياس والإعتراف بخسارة الإضمحلال في قيمة الأصول يتمشى مع ما أشار إليه المعيار المحاسبى المصرى رقم (31) فى الفقرة (59) التى تنص على أنه "إذا كانت القيمة الإستردادية لأصل أقل من قيمته الدفترية فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية إلى مبلغ قيمته الإستردادية، ويعتبر ذلك الإنخفاض خسارة ناتجة عن إضمحلال القيمة، كذلك نص الفقرة (60)



من ذات المعيار والتي أشارت إلى أنه: "يجب الاعتراف بخسارة الإضمحلال في حساب الأرباح والخسائر في الحال".

ثالثاً: أثر تطبيق المعيار المحاسبية المصري (31) الإضمحلال في قيمة الأصول على هيكل القيمة العادلة في ظل إنتشار فيروس كورونا (COVID-19):

وفقاً لمعيار التقرير المالى الدولى (IFRS 13) القياس بالقيمة العادلة ومقابلة المعيار المحاسبى المصرى رقم (45) المعدل لسنة 2015 بعنوان قياس القيمة العادلة، أشار المعيار المصرى فى الفقرة رقم (2) إلى أنه "تعتبر القيمة العادلة قياساً قائماً على السوق، وليس خاص بمنشأة بذاتها، وبالنسبة لبعض الأصول والالتزامات، يمكن أن تكون هناك معاملات سوق ملحوظة أو معلومات سوق متوفرة، وبالنسبة لبعض الأصول والالتزامات الأخرى، فإن معاملات السوق الملحوظة أو معلومات السوق قد لا تكون متوفرة، غير أن هدف قياس القيمة العادلة فى كلتا الحالتين لا يتغير وهو – تقدير السعر الذى تستند عليه معاملة منظمة Transaction Orderly لبيع الأصل أو تحويل الإلتزام بين المشاركين فى السوق Participants Market فى تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية (أى سعر الخروج Price Exit فى تاريخ القياس من وجهة نظر مشارك فى السوق يحتفظ بالأصل أو يدين بالإلتزام)"

وقد حدد المعيار المحاسبى المصرى ثلاث مستويات للتعبير عن القيمة العادلة فوفقاً للفقرة (76) من المعيار تم الإشارة إلى مدخلات المستوى (1) بأنها الأسعار المعلنة (غير المعدلة) فى سوق نشطة للأصول أو الإلتزامات مطابقة تستطيع المنشأة الوصول إليها فى تاريخ القياس، ويرى الباحث أنه على الرغم من أن السعر المعلن فى السوق النشط الدليل الأكثر موثوقية للقيمة العادلة، ويتعين استخدامه دون تعديل لقياس القيمة العادلة، إلا أن هذا المستوى غير متوفر فى ظل أزمة كورونا (COVID-19)، مما يؤدي الى إحالة عملية القياس إلى المستوى (2) حيث أشارت الفقرة رقم (81) من ذات المعيار إلى أن مدخلات المستوى (2) تتمثل فى كافة المدخلات بخلاف الأسعار المعلن عنها ضمن المستوى (1) وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الإلتزام بشكل مباشر أو غير مباشر، وإذا كانت هذه المدخلات غير ملحوظة للأصل أو الإلتزام يتم تصنيفها عند القياس وفقاً للمستوى الثالث الذى أشار إليه المعيار المصرى بالفقرة رقم (86) حيث أجاز فى هذه الحالة الإعتماد على المعلومات المتاحة.

وفى ضوء ما سبق يتفق الباحث مع ما إنتهت إليه إحدى الدراسات (KPMG, 2020) إلى أهمية تعديل قيمة الأصول والالتزامات التى تم تقييمها بالقيمة العادلة فى ظل تفشى جائحة كورونا (COVID-19) حيث أن قياس القيمة العادلة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقيود السائدة عند تقديرها فى تاريخ القياس وقد تكون عملية القياس صعبة نوعاً ما فى ظل تفشى جائحة (COVID-19) حيث أن المعلومات ذات الصلة بعملية التقدير للقيمة العادلة تتسم بالضبابية والتى تزداد مع تطورات تلك الجائحة.

وفى مجال الإفصاح فقد أشار معيار المحاسبة المصرى رقم (45) فى الفقرة (91) إلى أنه يتعين على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التى تساعد مستخدمى البيانات المالية على تقييم البندين التاليين :

أ (أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة للوصول إلى قياسات القيمة العادلة بالنسبة للأصول والالتزامات التى يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر فى قائمة المركز المالى بعد الإقرار الأولى.

ب) أثر القياسات على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر للفترة بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المتكررة باستخدام مدخلات غير ملحوظة هامة (المستوى 3).

وفى ضوء تعديل أساليب التقييم للقيمة العادلة بالتزامن مع إنتشار فيروس كورونا (COVID-19)، يرى الباحث أن هناك أهمية للإفصاح عن المعلومات التالية والتى تتوافق مع ما تضمنه المعيار المصرى (45) الخاص بقياس القيمة العادلة، وذلك على النحو التالى:

أ (قياس القيمة العادلة فى نهاية فترة القوائم المالية بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة وأسباب القياس بالنسبة لقياسات القيمة العادلة غير المتكررة.

ب) مستوى تسلسل القيمة العادلة الذى يتم تصنيف قياسات القيمة العادلة بأكملها ضمن (المستوى 1، 2، 3)، بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة.

ج (مبالغ أى تحويلات بين المستوى (1) والمستوى (2) من تسلسل القيمة العادلة وأسباب تلك التحويلات وسياسة المنشأة فى تحديد الحالات التى تعتقد فيها بحدوث التحويلات بين المستويات بالنسبة للأصول والالتزامات المحتفظ بها فى نهاية الفترة المالية والتى يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر.



د) وصف الأسلوب أو أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة فى قياس القيمة العادلة بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة فى المستوى (2) والمستوى (3) لتسلسل القيمة العادلة.

وفى حالة حدوث تغيير فى أسلوب التقييم (على سبيل المثال، التغيير من منهج السوق إلى منهج الدخل أو إستخدام أسلوب تقييم إضافى) يتعين على المنشأة الإفصاح عن ذلك التغيير والسبب أو الأسباب وراء القيام به، ويتعين على المنشأة أن تقدم معلومات كمية فيما يتعلق بالمدخلات غير الملحوظة الهامة المستخدمة فى قياس القيمة العادلة بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المصنفة فى المستوى (3) من تسلسل القيمة العادلة وخاصة فى ظل إنتشار فيروس كورونا (COVID-19).

ويرى الباحث أنه لتحقيق أهداف الإفصاح وفقاً للمعيار المحاسبى المصرى رقم (45) سوف تحتاج الشركات إلى إجراء إفصاحات أكثر ملائمة بهدف ترشيد قرارات المستخدمين للتقارير المالية، وقد تكون هناك حاجة إلى إفصاحات إضافية تشير إلى أنه قد تم أخذ تداعيات جائحة (COVID-19) بعين الإعتبار عند قياس القيمة العادلة.

رابعاً: متطلبات العرض والإفصاح المحاسبى للإضمحلال فى قيمة الأصول فى ظل أزمة كورونا (COVID-19)

يتطلب العرض العادل أن تعكس القوائم المالية آثار المعاملات والأحداث والظروف الأخرى، ويعد الإفصاح عن الإضمحلال فى قيمة الأصول وخاصة فى ظل أزمة كورونا (Covid-19) وكذلك الإفصاح الإضافى أحد ركائز تحقيق تلك العدالة فى الإفصاح التى سعت إليها معايير المحاسبة المصرية الصادرة وفقاً للقراريين 110 لسنة 2015، 69 لسنة 2019.

وقد سمحت العديد من المعايير المحاسبية بما فيها معيار المحاسبة المصرى رقم (31) بإعادة العرض بأثر رجعى والذى يعد آليه لتصحيح الإعتراف والقياس والإفصاح عن قيم عناصر القوائم المالية بما فيها إضمحلال قيم الأصول كما لو كان خطأ الفترة السابقة لم يحدث أبداً وهذا يتماشى مع الأحداث التى تأثرت بها الأصول فى ظل إنتشار أزمة كورونا (COVID-19).

وفى مجال الإفصاح عن الإضمحلال فى قيمة الأصول يوجد أمرين محل نقاش وتباين فى الآراء وهما كيفية وتوقيت الإفصاح، فالكيفية قد تباينت فيها الآراء، فهناك من يرى إمكانية الإفصاح من

خلال تقرير مراجعى الحسابات. (Baker et al, 2000)، في حين تتبنى معايير المحاسبة اتجاه الإفصاح من خلال القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها، وهو الإتجاه الأكثر شيوعاً، حيث يتم الإفصاح عن خسائر الإضمحلال في قائمة الدخل كفقرة مستقلة قبل الضرائب، على أن يتم الإفصاح عن الأقسام التي يوجد فيها تلك الأصول المتدنية مع وصف دقيق لها، مع الأسباب وراء حدوث هذا التدنى ضمن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، كما أنه يجب الإشارة إلى الفترة التي سيتم التخلص فيها من تلك الأصول.

وفيما يتعلق بتوقيت الإفصاح عن الإضمحلال في قيمة الأصول فنظراً لغياب الإفصاح الملزم فقد اختلفت ممارسات إدارات الشركات، فقد تقوم بعض الشركات بالإفصاح عن إضمحلال قيمة الأصول في تقاريرها السنوية فقط، حيث أن ردود الفعل تجاه إضمحلال قيمة الأصول تكون أقل حدة عندما يتم الإفصاح في آخر الفترة المالية، ويتوافق ذلك مع سلوك إدارات الشركات في الإفصاح عن المعلومات، والذي يسعى إلى تأجيل الأخبار السيئة سواء المتعلقة بالأرباح أو التوزيعات إلى آخر الفترة المالية، وعلى النقيض من ذلك إذا وجدت الإدارة أن الأخبار جيدة وإيجابية ويترتب عليها تخفيض التكاليف أو تحقيق مزايا ضريبية أو تحسين الربح التشغيلي فإنه يتم الإفصاح عنها بشكل دورى (Francis et al, 1996).

وفي إطار الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في ظل أزمة كورونا (COVID-19) وأثره على ترشيد فكر متخذى القرارات، يمكن القول بأن المعلومات التي تحتويه التقارير المالية تعد من أكثر مصادر المعلومات موثوقية في سوق الأوراق المالية، وترجع هذه الثقة إلى أنها نتاج مجموعة من المبادئ المحاسبية التي تحظى بالقبول العام (GAAP) وإصدارات مجالس ولجان المعايير المحاسبية المختلفة، وتقرر المعايير المحاسبية عادةً الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح، ولكنها لا تمنع الإدارة من الإفصاح الإختياري الذي يفوق الحد الأدنى الذي تتطلبه (يوسف، 2014)

ومع التطورات التي حدثت في بيئة الأعمال المعاصرة أصبحت المعلومات المالية تاريخية ولا تقدم أى شئ عن الأحداث المستقبلية المتوقعة مما يجعلها غير كافية لزيادة مستوى دقة تنبؤات المحللين الماليين، ويرجع انخفاض قيمة وأهمية المعلومات المالية أن المحللين الماليين بوصفهم أحد الأطراف المستخدمة لتلك المعلومات يرون أنها أصبحت غير كافية لتعكس الأصول المعرفية غير الملموسة والمعلومات غير المالية الأخرى مثل رضا العملاء وخبرة العاملين وحرية التصرف الممنوحة



للإدارة فى التقرير عن المعلومات المالية بالإضافة إلى المعلومات غير المالية المرتبطة بالمسئولية البيئية والإجتماعية، كذلك المعلومات المرتبطة بالآثار الناتجة عن تبنى آليات الحوكمة.

ومن هذا المنطلق تعتبر المعلومات غير المالية إفصاحاً مكماً وجزء لا يتجزأ من الإفصاح المحاسبى المالى يساعد على تحسين فكر متخذى القرارات، فلم تعد المعلومات المالية وحدها قادرة على تلبية إحتياجات كافة الأطراف ذوى المصلحة لأنها تاريخية لا تعبر عن المستقبل المتوقع، ولأنها لا تأخذ فى حسابها أبعاد البيئة المحيطة بالمنظمة المتعلقة بمصادر المعرفة فى الشركة مثل عوامل الخطر والتوجه الإستراتيجى والمزايا والصفات الإدارية والمهارات الإبتكارية والخبرة والنزاهة التى يطلق عليها المعلومات غير المالية (García-meca et al, 2005).

ويرى البعض أن أهمية الإفصاح عن المعلومات غير المالية ترجع إلى ضغوط المنافسة المتزايدة والعلومة والتطورات التكنولوجية والمخاطر المستقبلية، فضلاً عن قدرتها على تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات مما يؤدي إلى تخفيض مخاطر الإستثمار فى تقرير الشركة وتحسين السيولة لأسهم الشركة وإرتفاع كفاءة قرارات الإستثمار التى يمكن الحصول عليها (Arvidsson, 2011).

ويرى الباحث أن الإفصاح المستقبلى دعامة هامة لزيادة منفعة المعلومات المحاسبية، حيث يشير الإطار المفاهيمى لمجلس معايير المحاسبة الدولية إلى أن التقارير المالية لابد أن تحتوى على معلومات مفيدة للمستخدمين تساعدهم على تقييم مدى قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية المستقبلية وهذا يدعم قدرة المنشأة على الإستمرارية، ومن هذا المنطلق فإنه هناك ضرورة لتلبية إحتياجات مستخدمى القوائم المالية وخاصة المحللين المالىين بوصفهم أكثر الأطراف حساسية لإستخدام المعلومات المحاسبية المستقبلية وخاصة فى ظل أزمة كورونا (COVID-19). لأهميتها فى التنبؤ بدلالات المستقبل، وهذا يتطلب الإفصاح الإختيارى عن الأحداث السابقة والحالية والمستقبلية التى تأثرت بها الأصول فى ظل إنتشار أزمة كورونا (COVID-19).

وبالنظر إلى موقف المعيار المحاسبى المصرى رقم (31) المعدل والخاص بالإضمحلال فى قيمة الأصول من الإفصاح وجد الباحث مايلى:

- أشار المعيار فى الفقرة (126) أنه ينبغى أن تفصح المنشأة عن الآتى:

- أ (قيمة الخسائر الناتجة عن إضمحلال القيمة المثبتة في الأرباح أو الخسائر أثناء الفترة والبندود الخاصة بقائمة الدخل المدرجة تحتها الخسائر الناجمة عن إضمحلال القيمة.
- ب) مبلغ القيد العكسي للخسائر الناجمة عن إضمحلال القيمة المثبتة في قائمة الدخل أثناء الفترة والبندود التفصيلية لقائمة الدخل التي تم فيها إلغاء الخسائر الناجمة عن إضمحلال القيمة.
- كما أشار المعيار في الفقرة (127)، الإفصاح عن فئة الأصول وهي مجموعة من الأصول ذات طبيعة واستخدام متشابهة في عمليات المنشأة.
- وأشار المعيار في الفقرة (130) إذا تم إثبات أو عكس أية خسارة ناجمة عن إضمحلال القيمة بالنسبة للأصل المنفرد ويشمل ذلك الشهرة أو الوحدة المولدة للنقد أثناء الفترة وإذا كانت هذه الخسارة مؤثرة بشكل جوهري على القوائم المالية للمنشأة ككل، يتعين على المنشأة الإفصاح عن الآتي:

أ (الأحداث والظروف التي أدت إلى إثبات أو عكس الخسارة الناجمة عن إضمحلال القيمة.

ب) قيمة الخسارة الناجمة عن إضمحلال القيمة المثبتة أو تم عكسها.

ج (بالنسبة للأصل المنفرد:

(1) طبيعة الأصل.

(2) القطاع الذي يمكن إعداد قوائم مالية عنه والذي يتبعه الأصل بناء على النموذج الأولي للمنشأة

الخاص بإعداد التقارير المالية كما هو محدد في معيار المحاسبة المصري رقم (41) القطاعات

التشغيلية إذا كانت المنشأة تقوم بإعداد قوائم مالية للقطاعات الخاصة بها.

د (بالنسبة للوحدة المولدة للنقد.

(1) وصف الوحدة المولدة للنقد (هل هي خط إنتاج، أم مصنع، أم مشروع، أم منطقة جغرافية، أم

قطاع يتم إعداد قوائم مالية عنه) كما هو محدد في معيار المحاسبة المصري رقم (41) لسنة

2015 القطاعات التشغيلية.

(2) قيمة الخسارة الناجمة عن إضمحلال القيمة المثبتة أو الملغاة حسب فئة الأصول أو حسب

القطاع الذي يتم إعداد قوائم مالية عنه إذا كانت المنشأة تطبق ما ورد في المعيار المحاسبي

المصري رقم (41) القطاعات التشغيلية وذلك طبقاً للنموذج الأولي للمنشأة.

(3) إذا تغير مجموع الأصول لتحديد الوحدة المولدة للنقد منذ التقدير السابق للقيمة الإسترادادية

للوحدة المولدة للنقد - إن وجد - .



هـ) إذا كانت القيمة الإستردادية بالنسبة للأصل (الوحدة المولدة للنقد) هي صافى القيمة البيعية أو القيمة الإستخدامية .

و) إذا كانت القيمة الإستردادية هي صافى القيمة البيعية يفصح عن الأساسى المستخدم لتحديد صافى القيمة البيعية (سواء تم تحديد سعر البيع رجوعاً إلى سوق نشطة أو بطريقة أخرى).

ز) إذا كانت القيمة الإستردادية هي القيمة الإستخدامية يفصح عن أسعار الخصم المستخدمة فى التقدير المالى والتقدير السابق – إن وجد – للقيمة الإستخدامية.

ونتيجة تعرض معظم دول العالم ومنها مصر خلال الربع الأول من عام 2020 إلى حالة من التباطؤ والإنكماش الإقتصادى نتيجة إنتشار وباء كورونا (COVID-19) المستجد قامت حكومات العالم ومن بينها الحكومة المصرية بعمل حزم من الإجراءات الإحترازية لمنع إنتشار الوباء، وقد أدت هذه الإجراءات لحالة من التباطؤ الإقتصادى على المستوى العالمى والمحلى، والذى ظهر تأثيره على كافة الأنشطة بصور مختلفة فى مصر. ويعتقد الباحث أن هذه التداعيات الناتجة عن تفشى فيروس كورونا لها آثار هامة على عناصر الأصول والإلتزامات ونتائج الأعمال المفصح عنها فى القوائم المالية للشركات سواء فى الفترة الحالية أو خلال الفترات القادمة، بالإضافة إلى ذلك فهناك تأثير محتمل على الخطط التشغيلية والتسويقية المحددة مسبقاً والتدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بها وهذا يتطلب من إدارة الشركات إتخاذ عدة إجراءات لمواجهة هذا الخطر للحد من تأثيره على المراكز المالية للشركات ودعم قدرتها على الإستمرارية.

وتمشياً مع تلك الظروف الإستثنائية إتخذت اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية فى أبريل 2020 القرار بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها الصادرة بالقرار 69 لسنة 2019 على القوائم الدورية التى ستصدر خلال عام 2020، على أن تطبق هذه المعايير المعدلة على القوائم المالية السنوية لهذه الشركات بنهاية 2020 مع إلتزام الشركات بالإفصاح الكافى فى قوائمها الدورية عن هذه الحقيقة وآثارها المحاسبية إن وجدت.

وجدير بالذكر أن رئيس لجنة تداول الأوراق المالية الامريكية **Securities and Exchange Commission (SEC)** قد أعلن أن موظفى الهيئة سيقدمون بالقدر المناسب التوجيه والمساعدة لمعدى التقارير المالية والمشاركين الاخرين فى السوق فيما يتعلق بالإفصاحات المتعلقة بالاثار الحالية والمحتملة لتفشى فيروس كورونا، كما أكد رئيس اللجنة فى

19 فبراير 2020 على ضرورة إهتمام المنشآت بتوفير إفصاحات كافية ومناسبة عن الأحداث اللاحقة في الإفصاحات المتممة للقوائم المالية، علاوة على منح إعفاءات مناسبة للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية فيما يتعلق بالمواعيد النهائية لإيداع التقارير المالية المعتمدة من مراقبي الحسابات نظراً للظروف الإستثنائية التي تخرج عن سيطرة معدى التقارير المالية والمراجعين، وفي الرابع من مارس 2020 أصدرت اللجنة قرار بمنح الشركات مهلة خمسة وأربعون يوماً إضافية لتقديم إفصاحات عن الآثار الحالية والمحتملة لتفشي فيروس كورونا على أداء الشركات ومراكزها المالية وتدفقاتها المالية رغم أن الإشتراطات المعمول بها كانت تقتضى تقديم هذه التقارير من واحد مارس إلى 30 أبريل 2020 كما يتعين على تلك الشركات مراعات متطلبات الإفصاح المستمر الأخرى عن المعلومات التي تتطلبها اللجنة بما في ذلك الإفصاح عن عوامل الخطر علاوة على التوسع في الإفصاح بالايضاحات المتممة للقوائم المالية (Deloitte, 2020).

ولم تكن البيئة المصرية بمعزل عن هذه الإنعكاسات فقد طالبت الهيئة العامة للرقابة المالية في 12 أبريل عام 2020 الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وكذلك الشركات والكيانات الخاضعة لرقابتها بضرورة قيامها بالإفصاح الكامل في أول قوائم مالية عن تأثير تلك الأحداث على وضعها الإقتصادي - ومراكزها المالية ونتائج أعمالها وتدفقاتها المالية الحالية والمستقبلية- كما أصدرت الهيئة قراراً بتمديد مهلة تقديم القوائم المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية والشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية والخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة عن الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 الى 30 أبريل 2020 والقوائم المالية الدورية للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 إلى 15 يونيو 2020 (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2020)

خامساً: أثر تطبيق معيار المحاسبة المصرى (31) الإضمحلال في قيمة الأصول على قدرة المنشأة على الإستمرارية في ظل أزمة كورونا (COVID-19):

تعد جائحة كورونا (COVID-19) على الصعيد العالمى من أشد الأزمات التي تعرض لها العالم حتى بالمقارنة مع الأزمة المالية العالمية الكبرى عام 2007- 2008 (Sansa, 2020)، وتشير الدراسات في هذا المجال إلى الآثار السلبية لتلك الجائحة على الأسواق المالية خاصة خلال الفترة من 1 مارس 2020 إلى 25 مارس 2020 التي وصفت بأنها بمثابة إنهيار غير مسبوق في



أسعار الأسهم وتآكل فى القيمة الإقتصادية للشركات الذى قد يندرج بحدوث العديد من حالات الإفلاس حال إستمرار الجائحة لفترات طويلة (Lee et al., 2020).

ورغم أن التقارير المالية قبل جائحة كورونا كانت تعد على أساس يفترض إستمرار المنشأة فى عملها وعدم إحتمال تصفيتها أو توقع إفلاسها فى الأجل القريب، إلا أن العديد من الشركات فى جميع أنحاء العالم قد تأثرت بأزمة كورونا (COVID-19) بل أن الأمر أصبح يهدد قدرتها على الإستمرار فى الوقت الحالى وفى المستقبل، حيث أن بعض الشركات قد توقفت نهائياً عن العمل، الأمر الذى يستدعى ضرورة تقييم مخاطر عدم القدرة على الإستمرار، حيث أصبحت تلك الشركات غير قادرة على تحقيق معدلات النمو بخطط الأعمال المحددة مسبقاً، مما أدى إلى إنخفاض التدفقات النقدية المتوقعة بسبب التدايعات الإقتصادية اللازمة على كافة القطاعات، ويتزامن مع ذلك بالطبع عدم القدرة على سداد الشركات لإلتزاماتها أو الوفاء بتعهداتها وبالتالي أصبح هناك مؤشرات على إضمحلال قيمة أصول تلك الشركات بشكل يهدد قدرتها على الإستمرار.

وقد حدد معيار المحاسبة المصرى رقم (1) المعدل وفقاً للقرار 69 لسنة 2019 والخاص بعرض القوائم المالية فى الفقرة رقم (25) "الإستمرارية" حيث نصت على "أن تعد القوائم المالية على أساس فرض الإستمرارية ما لم تكن لدى الإدارة النية لتصفية المنشأة أو التوقف عن مزاولة النشاط أو لم يعد لديها بديل واقعى سوى أن تقوم بذلك، وإذا كانت الإدارة على دراية عند تقييمها لقدرة المنشأة على الإستمرار بوجود درجة كبيرة من عدم التأكد المرتبط بأحداث أو ظروف قد يترتب عليها شك جوهرى فى قدرة المنشأة على الإستمرار فعليها الإفصاح عن تلك الشكوك، وإذا كانت المنشأة لا تعد القوائم المالية طبقاً لفرض الإستمرارية فعليها الإفصاح عن الأساس الذى إستخدمته فى إعداد القوائم المالية وكذلك السبب وراء عدم إعتبار المنشأة مستمرة".

ويرى الباحث أن كثيراً من المنشآت لديها درجة كبيرة من عدم التأكد المرتبط بأحداث كورونا (COVID-19) قد يترتب عليها شك جوهرى فى قدرة المنشأة على الإستمرار، حيث أن هناك من المؤشرات الهامة التى يراها الباحث قد تحقق معظمها، والتى تجعل المنشأة على درجة كبيرة من عدم التأكد من الإستمرارية، وتتمثل تلك المؤشرات فى الآتى:
مؤشرات مالية سلبية: مثل خسائر كبيرة فى التشغيل، عجز رأس المال العامل، صافى تدفقات نقدية سالبة من الأنشطة التشغيلية .

مؤشرات مالية ممكنة: مثل عدم القدرة على سداد الديون فى مواعيدها أو التوقف عن سداد توزيعات الأرباح وصعوبة الحصول على تمويل أو تسهيلات جديدة وصعوبة الوفاء بشروط إتفاقيات القروض

مؤشرات تشغيلية داخلية: مثل المشاكل المتعلقة بالطاقة التشغيلية للعماله، أو نقص مستلزمات الإنتاج الهامة للتشغيل نتيجة لحظر التجوال، توقف الحركة، أو فقد سوق رئيسية نتيجة عدم القدرة على التواصل، الأمر الذى يؤدى إلى الإختلال فى العملية الإنتاجية ككل، بالإضافة إلى إنخفاض معدلات التحصيل وإرتفاع نسبة الديون المعدومة.

ويتضح مما سبق أن أكثر هذه المؤشرات قد تحقق فى ظل هذه الجائحة، الأمر الذى يهدد قدرة بعض المنشآت على الإستمرار، وبالتالي فإنه وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (1) المعدل يجب الإفصاح عن تلك الشكوك، وإذا كانت المنشأة لا تعد القوائم المالية طبقاً لفرض الإستمرارية، يجب الإفصاح عن ذلك، وهنا يجب الإفصاح عن الأساس الذى إستخدمته الإدارة فى إعداد القوائم المالية، وكذلك الإفصاح عن أسباب الخروج عن فرض الإستمرارية.

تقييم ملائمة الإفتراض الخاص بالإستمرارية فى ظل أزمة كورونا (COVID-19):

أشار المعيار المحاسبى المصرى رقم (1) المستبدل فى الفقرة (26) إلى أنه "عند تقييم مدى ملائمة الإفتراض المحاسبى الخاص بالإستمرارية، يجب أن تأخذ الإدارة فى إعتبارها كافة المعلومات المتاحة عن المستقبل المنظور والذى يمثل فترة لا تقل عن إثنى عشر شهراً من نهاية الفترة المالية ولكنها قد تزيد عن ذلك، وتتوقف درجة ذلك الإعتبار على الحقائق الخاصة بكل حالة، فإذا كان ماضى المنشأة يتسم بعمليات مربحة وبسهولة الحصول على الموارد المالية، فقد تتوصل الإدارة لإستنتاج بأن فرض إستمرارية المنشأة يعد مناسب دون الحاجة إلى إجراء تحليلات تفصيلية، وقد يحتاج الأمر من الإدارة فى حالات أخرى أن تأخذ فى إعتبارها مجموعة من العوامل المرتبطة بالربحية الحالية والمتوقعة، وكذلك جداول سداد القروض ومصادر التمويل البديلة المرتقبة وذلك قبل أن يستقر فى يقينها أن فرض إستمرارية المنشأة يعد مناسباً".

ويرى الباحث أن المنشآت فى ظل أزمة كورونا (COVID-19) تحتاج إلى تحليلات تفصيلية عن الإفصاح، مثل العوامل المرتبطة بالربحية والسيولة الحالية والمستقبلية المتوقعة.



التقديرات المحاسبية غير المؤكدة:

تعد التقديرات المحاسبية جزءاً أساسياً عند إعداد القوائم المالية وتأتى أهمية استخدامها فى أنها تحسن من ملاءمة المعلومات المالية، والنظرة المستقبلية للأداء التشغيلى للشركة.

وعرف معيار المحاسبة المصرى رقم (5) المعدل لسنة 2015 ومقابله الدولى (IAS 8) السياسات المحاسبية والتغييرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء فقرة (5) التغيير فى التقديرات المحاسبية: هو تعديل فى القيمة الدفترية لأصل أو إلتزام أو فى مبلغ الإهلاك/ الإستهلاك الدورى، الأصل. وينشأ هذا التعديل عن تقدير الموقف الحالى والمنافع المستقبلية المتوقعة والإلتزامات المرتبطة بالأصول والإلتزامات وتنشأ التغييرات فى التقديرات المحاسبية من معلومات أو تطورات جديدة وبالتالي فلا تعد هذه التغييرات تصحيحاً للأخطاء.

كما أشار معيار المحاسبة المصرى رقم (5) فقرة "37" من المعيار: "عندما يؤدى تغيير فى تقدير محاسبى إلى تغييرات فى الأصول أو الإلتزامات أو عندما يتعلق هذا التغيير ببند من بنود حقوق الملكية يكون من الواجب الإعتراف بهذا التغيير بتعديل القيمة الدفترية للأصول او الإلتزامات أو لبنود حقوق الملكية ذات العلاقة فى فترة التغيير وهذا يتمشى مع الأحداث التى تنشأ فى ظل إنتشار أزمة كورونا (COVID-19).

الإعتراف بتأثير التغييرات بأثر مستقبلى:

يتم الإعتراف طبقاً للفقرة (36) من المعيار بتأثير التغييرات بأثر مستقبلى وذلك بإدراج ذلك التأثير فى الأرباح والخسائر (قائمة الدخل) عن:

أ) فترة التغيير إذا كان هذا التغيير يؤثر على تلك الفترة فقط.

أو ب) فترة التغيير والفترات المستقبلية، أو كان هنا التغيير يؤثر على كليهما.

وبالنظر إلى توقيت إصدار النشرات والتعليمات من هيئة الرقابة المالية يتبين للباحث أنها صدرت فى غضون فترة بسيطة الأمر الذى يعكس أهمية الأحداث المرتبطة بتفشى فيروس كورونا وتأثيرها الجوهري المحتمل على القوائم المالية وعمل المراجعين ومنها الأثر التى ترتبط بهذه الاحداث والمتمثلة فى إرتفاع مستوى المخاطر ذات الأثر على إضمحلال قيمة الأصول، ونتيجة لظروف الحالية والتى يصعب التنبؤ بأثارها النهائية حتى الآن خاصة على إستمرارية المنشأة مستقبلاً فإن الباحث يرى أنه

يتعين على المنشآت معالجة إضمحلال قيمة الأصول وفقاً للمعيار المحاسبى المصرى رقم (31) متى توافرت المؤشرات الدالة على ذلك.

ويرى الباحث أنه في ظل إنتشار أزمة كورونا أن التقديرات المحاسبية لبعض بنود القوائم المالية قد تأثرت نتيجة للأحداث الإقتصادية التي تأثرت بها جميع دول العالم ومنها مصر. وحيث أن تلك التقديرات غير المؤكدة تتسم بمخاطر جوهرية، فيجب أن تفصح المنشأة عن الإفتراضات التي تستخدمها الإدارة وتتعلق بالمستقبل وكذلك عن المصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية الفترة المالية والتي تتسم بمخاطر جوهرية قد يترتب عليها تسويات ذات أهمية نسبية على القيم الدفترية للأصول والإلتزامات خلال العام المالى التالى وذلك كما بين معيار المحاسبة المصرى رقم (1) فى الفقرة 125، حيث أكد المعيار على الإفصاح عن تلك الأصول والإلتزامات وأن تتضمن الإيضاحات بيانات تفصيلية عن طبيعة تلك الأصول والإلتزامات بالإضافة إلى قيمتها الدفترية فى نهاية الفترة المالية.

القسم الثالث

الدراسة التطبيقية وإختبار فروض البحث

يمكن للباحث عرض جوانب الدراسة التطبيقية، من خلال توضيح آلية قياس متغيرات الدراسة، ونموذج اختبار الفروض الإحصائية، ومجتمع وعينة الدراسة، وأهم نتائج الدراسة، على النحو التالى:
3-1: أدوات قياس متغيرات الدراسة:

أولاً: المتغير المستقل للدراسة:

يتمثل المتغير المستقل للدراسة فى تطبيق معيار إضمحلال قيمة الأصول رقم (31) فى ظل أزمة فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، وفى هذا الصدد، بموجب المعيار المحاسبى رقم (31) تفصح المنشأة عن قيمة الإضمحلال فى قيمة الأصول نتيجة الظروف المحيطة بالشركة أو الأوضاع الاقتصادية أو حتى إذا ما كان هذا التدهور فى القيمة نتيجة إنخفاض القدرة الفنية (Vanza et al., 2018, P. 27)، ومن ثم بموجب فقرات الإفصاح بهذا المعيار أصبح لزاماً على تلك الشركات الإفصاح عن قيمة الإضمحلال فى قيمة الأصول نتيجة أزمة كورونا وبناء على ذلك، يمكن للباحث الإعتماد على قيمة الإضمحلال فى قيمة الأصول نتيجة أزمة كورونا والمفصح عنها بالإيضاحات



المتمة بالقوائم المالية كمقياس لتطبيق معيار اضمحلال قيمة الأصول رقم (31) في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) .

ثانياً: المتغيرات التابعة للدراسة:

أ- قرارات الإستثمار:

يتمثل المتغير التابع الأول في قرار الإستثمار للشركة، ويشير قرار الإستثمار بشكل عام إلى تحقيق الكفاءة في إستغلال وإدارة الأصول والموارد المادية بما يحقق أعلى مستويات ممكنة لقيمة المنشأة من خلال إرتفاع مستوى السعر السوقي للسهم، وبذلك تصبح بداية كفاءة القرار الإستثماري من القرارات الداخلية للشركة وإدارتها، وعليه تعبر كفاءة القرارات الإستثمارية عن قدرة الشركة في إستغلال أصولها وتحقيق أعلى معدلات الإستثمار، ويمكن قياسها من خلال نموذج (Biddle et al., 2009) والذي يعتمد على قياس الانحراف عن الإستثمار المتوقع وذلك بإستخدام نموذج لتقدير الإستثمار كدالة في فرص النمو، ويشير كل من الإستثمار الأقل من اللازم (الانحراف السالب عن الإستثمار المتوقع) والإستثمار الأكثر من اللازم (الانحراف الموجب عن الإستثمار المتوقع) إلى عدم كفاءة الإستثمار، ويتمثل هذا النموذج فيما يلي:

$$Invest_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 NEG_{it-1} + \alpha_2 \%RevGrowth_{it-1} + \alpha_3 NEG * \%RevGrowth_{it-1} + \epsilon_{i,t}$$

$Invest_{it}$: إجمالي الإستثمارات الجديدة في الأصول الثابتة ومدفوعات الإستثمارات طويلة الأجل مطروحا منها مبيعات الأصول الثابتة ومقبوضات الإستثمارات طويلة الأجل وذلك للشركة عن السنة مع قسمة ذلك على إجمالي الأصول في نهاية السنة السابقة.

NEG_{it-1} : هو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان نمو الإيراد في العام السابق ($t-1$) سالبا والقيمة (صفر) في غير ذلك.

$\%RevGrowth_{it-1}$: يمثل معدل النمو السنوي في الإيرادات في العام السابق، والذي يحسب باعتباره النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي في الإيرادات من العام $t-2$ إلى العام $t-1$

$NEG * \%RevGrowth_{it-1}$: متغير تفاعلي بين المتغير الوهمي ومعدل نمو الإيراد للشركة في السنة السابقة $t-1$

$\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$: معاملات النموذج.

ويعتمد تقدير هذا النموذج على إستخراج البواقي كمؤشر على إنحراف الكفاءة الإستثمارية، ويشير الإنحراف الموجب إلى وجود إستثمار أكثر من اللازم، في حين يشير الإنحراف السالب إلى وجود إستثمار أقل من اللازم على أن يتم تشغيل النموذج قطاعياً بحد أدنى 8 مشاهدات في السنة الواحدة لكل قطاع، وفي النهاية سيتم الحصول على الرقم المطلق لقيمة البواقي وضربها في -1 لتعبر عن مقياس عكسي لترشيد قرارات الإستثمار.

ب- القيمة السوقية العادلة:

يتمثل المتغير التابع الثاني للدراسة في القيمة السوقية العادلة، ويمكن قياسها اعتماداً على إستخدام القيمة السوقية لسعر السهم مضروبة في عدد أسهم الشركة.

ج- إستمرارية الشركات:

تستند إستمرارية الشركة إلى مدى قدرتها على توليد الأرباح والحفاظ على مستوى معقول من السيولة بما يمكن كافة الأطراف ذوى المصلحة من الإطمئنان على إستثماراتهم، ولذلك يمكن قياس إستمرارية الشركة اعتماداً على مؤشر العسر المالى ولا سيما مؤشر زيمبوكسى للعسر المالى وهو مؤشر متفق عليه بين الأكاديميين والهيئات المهنية بشكل عام، ويقاس هذا المؤشر على النحو التالي (Sayari et al., 2017, p. 48):

$$Z - score = -4,336 - [4,513 \times (\text{صافى الربح/إجمالى الأصول})] + 5,679 \times (\text{إجمالى الالتزامات/إجمالى الأصول}) + 0,004 \times (\text{الأصول المتداولة/الإلتزامات المتداولة})$$

ثالثاً: المتغيرات الحاكمة للعلاقة:

سيحاول الباحث في هذا الجزء من الدراسة التحكم في بعض العوامل على مستوى الشركة، والتي قد تؤثر على كل من قرارات الإستثمار، والقيمة السوقية العادلة، وإستمرارية الشركة، ولعل أهم هذه المتغيرات الحاكمة من وجهة نظر الباحث من خلال بعض الدراسات السابقة هي:

المتغيرات الرقابية (الحاكمة)	
Size	حجم الشركة، مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالى الأصول.
LEV	الرافعة المالية للشركة، ويعبر عنها بقسمة إجمالى الإلتزامات على إجمالى حقوق الملكية.
CASH	نسبة النقدية وما يكافئها إلى إجمالى الأصول.
CA-CL	وهي نسبة السيولة ويعبر عنها بالأصول المتداولة إلى الإلتزامات المتداولة.



3-2: نموذج إختبار الفروض الإحصائية للدراسة:

نظراً لإنقسام فروض الدراسة بإنقسام المتغيرات التابعة المستخدمة فى التحليل، فإن الباحث سيقوم بتقسيم نموذج إختبار الفروض الإحصائية للدراسة وفقاً لفروض الدراسة على النحو التالى:

• نموذج إختبار الفرض الأول للدراسة:

يهدف الفرض الأول إلى تحليل أثر تطبيق معيار إضمحلال قيمة الأصول رقم (31) فى ظل أزمة كورونا (كمتغير مستقل) على قرارات الإستثمار (كمتغير تابع). وبالتالي، يمكن للباحث صياغة نموذج إختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة على النحو التالى:

$$\text{Invest} = \beta_0 + \beta_1 \text{ Impair} + \beta_2 \text{ Size} + \beta_3 \text{ Lev} + \beta_4 \text{ Cash} + \beta_5 \text{ CA_CL} + \varepsilon \dots (1)$$

حيث أن:

Invest = بواقى نموذج قياس الكفاءة الإستثمارية السابق عرضه .

Impair = لوغاريتم قيمة الإضمحلال فى قيمة الأصول المتعلقة بأزمة كورونا والمفصح عنها بالقوائم المالية وفقاً للمعيار رقم (31)؛

وقد تم تعريف بقية المتغيرات فيما سبق.

• نموذج إختبار الفرض الثانى للدراسة:

يهدف الفرض الثانى إلى تحليل أثر تطبيق معيار إضمحلال قيمة الأصول رقم (31) فى ظل أزمة كورونا (كمتغير مستقل) على القيمة السوقية العادلة (كمتغير تابع). وبالتالي، يمكن للباحث صياغة نموذج إختبار الفرض الإحصائي الثانى للدراسة على النحو التالى:

$$\text{MV} = \beta_0 + \beta_1 \text{ Impair} + \beta_2 \text{ Size} + \beta_3 \text{ Lev} + \beta_4 \text{ Cash} + \beta_5 \text{ CA_CL} + \varepsilon \dots (2)$$

حيث أن:

MV = لوغاريتم القيمة السوقية العادلة للشركة؛

وقد تم تعريف بقية المتغيرات فيما سبق.

• نموذج إختبار الفرض الثالث للدراسة:

يهدف الفرض الثالث إلى تحليل أثر تطبيق معيار إضمحلال قيمة الأصول رقم (31) فى ظل أزمة كورونا (كمتغير مستقل) على إستمرارية الشركة (كمتغير تابع). وبالتالي، يمكن للباحث صياغة نموذج إختبار الفرض الإحصائي الثالث للدراسة على النحو التالى:

$$\text{Contin} = \beta_0 + \beta_1 \text{Impair} + \beta_2 \text{Size} + \beta_3 \text{Lev} + \beta_4 \text{Cash} + \beta_5 \text{CA_CL} + \varepsilon \text{ ---- (3)}$$

حيث أن:

$\text{Contin} =$ إستمرارية الشركة من واقع نتيجة مؤشر Z-Score للعسر المالي؛

وقد تم تعريف بقية المتغيرات فيما سبق.

3-3: مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري، ونظراً لأن أزمة كورونا بدأت تشتد وتتأثر بها الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية المصري بدءاً من مارس 2020، فإن القوائم المالية النصف والربع سنوية الصادرة في يونيو 2020 هي القوائم المثالية للتعبير عن إضمحلال القيمة في ظل أزمة كورونا، وبالتالي، سيعتمد الباحث على إختيار عينة تحكمية عمدية تضم فقط القوائم المالية نصف سنوية لعام 2020 والصادرة في شهر يونيو، وهو ما أدى إلى تسجيل عينة الدراسة لعدد 178 مشاهدة، وبإستبعاد عدد 75 مشاهدة ذات بيانات مفقودة، وعدد 35 مشاهدة ذات قيم شاذة ومتطرفة، يصبح الحجم النهائي لعينة الدراسة إلى 68 مشاهدة، ويعرض الملحق رقم (1) عينة الشركات التي إعتد عليها الباحث في تلك الدراسة:

3-4: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

ولأغراض تحليل البيانات إستعان الباحث بالبرنامج الإحصائي (SPSS) الإصدار الخامس والعشرين، ولأغراض إختبار الفروض الإحصائية للدراسة تم الإعتداد على عدد من الأساليب الإحصائية المتمثلة في: الإحصاءات الوصفية (Descriptive Statistics)، ومعامل إرتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient)، وأسلوب تحليل الإنحدار المتعدد (Multiregression Analysis)، مع الإستناد إلى قيمة معامل التحديد (R^2) لقياس الجودة الإحصائية للنموذج، والوقوف على تأثير مستوى تطبيق معيار إضمحلال قيمة الأصول رقم (31) في ظل أزمة كورونا على كل من قرارات الإستثمار، والقيمة السوقية العادلة، والإستمرارية. ويمكن توضيح هذه الأساليب بشيء من التفصيل على النحو التالي:

- الأساليب الإحصائية الوصفية: حيث تم الإعتداد على المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري، لقياس مدى التشتت والإختلاف بين مفردات العينة حول متغيرات الدراسة.



- الأساليب الإحصائية الإستدلالية: حيث إعتد الباحث فى إختبار فروض الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية التى تتمثل فى:
 - إستخدام معاملات الارتباط: وذلك للتعرف على مدى وجود علاقات بين المتغيرات الخاضعة للإختبار.
 - إستخدام معاملات الإنحدار: وذلك للتعرف على مدى وجود تأثير بين المتغيرات الخاضعة للإختبار.

3-5: نتائج الدراسة:

يمكن للباحث عرض نتائج الدراسة التطبيقية من خلال الإحصاءات الوصفية، ومصفوفة إرتباط بيرسون، ونتائج إختبارات الفروض الإحصائية، وذلك على النحو التالى:

أولاً- الإحصاءات الوصفية:

الإحصاءات الوصفية تعبر عن مجموعة من الطرق المستخدمة لوصف الخصائص الرئيسية لمجموعة من البيانات كمياً. حيث تهدف إلى عرض ملخص لطبيعة مفردات عينة الدراسة وتنظيمها، بهدف التعرف على طبيعة عينة البحث التى تم دراستها وإختبارها وكيفية توزيعها والحكم على مدى قابلية نتائج هذه الدراسة للمقارنة مع الدراسات الأخرى. وبالتالي، يمكن للباحث عرض الإحصاءات الوصفية لكافة المشاهدات بعينة الدراسة من خلال الجدول رقم (1) الخاص بالإحصاءات الوصفية على النحو التالى:

جدول رقم (1): الإحصاءات الوصفية

	N	Mean	Median	Std. Deviation	Minimum	Maximum
Invest	68	-0.46	-0.25	-0.29	-0.81	-0.22
MV	68	10.11	15.78	4.50	3.24	18.12
Contin	68	4.86	4.51	7.58	-78.95	125.77
Impair	68	1.25	1.36	0.91	0.42	3.2
Size	68	8.20	8.66	2.23	1.92	11.83
Lev	68	1.35	0.73	8.32	-91.26	181.26
CASH	68	0.11	0.06	0.14	0.00	0.47
CA_CL	68	0.66	0.36	0.59	0.12	1.30
Valid N (listwise)	68					

يتبين للباحث من خلال الجدول رقم (1) الخاص بالإحصاءات الوصفية مجموعة من الملاحظات الهامة والتي يمكن عرضها فيما يلي:

أولاً: يبلغ الوسط الحسابي للمتغير **Invest** الخاص بقرارات الاستثمار (-0,46) وهي قيمة بعيدة عن الوسيط للملاحظات المدرجة بالعينة والذي يبلغ (-0,25) وفي ذلك دلالة على إقتراب نصف المشاهدات المدرجة بالعينة نحو الحد الأقصى. وعلى الرغم من ذلك، يشير الوسط الحسابي إلى أن الكفاءة الإستثمارية للملاحظات المدرجة بالعينة متوسطة وليست متحيزة نحو أي من الحدين الأدنى أو الأقصى.

ثانياً: يبلغ الوسط الحسابي للمتغير **MV** الخاص بالقيمة السوقية العادلة (10,11) وهو يقترب إلى حد كبير من الحد الأقصى وهو (18,12) فضلاً عن إقترابه من الوسيط البالغ (15,78) وهو ما يشير إلى الإرتفاع النسبي للقيمة السوقية العادلة للعديد من المشاهدات المدرجة بعينة الدراسة.

ثالثاً: يبلغ الوسط الحسابي للمتغير **Contin** الخاص بالاستمرارية والذي يتم قياسه بالمؤشر **Z-score** الخاص بالعسر المالي (4,86) وهي قيمة منخفضة نسبياً مما يشير إلى إنخفاض فرص العسر المالي إلى أدنى مستوياتها بالعينة وهو ما يؤيد زيادة فرص الإستمرارية بالملاحظات المدرجة بعينة الدراسة.



رابعاً: يبلغ الوسط الحسابي للمتغير Impair الخاص بإضمحلال قيمة الأصول وفقاً للمعيار المحاسبي رقم (31) (1,25) وهو يقترب جداً من الوسيط ويتوسط القيمة بين الحد الأدنى والأقصى للعينة وهو ما يشير إلى إعتدالية المشاهدات في هذا المتغير.

تأسيساً على العرض السابق لبعض نتائج الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالمتغيرات محل الإهتمام بالدراسة، يتضح لدى الباحث أن نتائج الدراسة الحالية قابلة للمقارنة بنتائج الدراسات الأخرى السابقة وذات الصلة بموضوع الدراسة.

ثانياً – مصفوفة إرتباط بيرسون:

يحاول الباحث في هذا الجزء من الدراسة الحالية تحليل أثر تطبيق معيار إضمحلال قيمة الأصول رقم (31) في ظل أزمة كورونا (كمتغير مستقل) على كلٍّ من قرارات الإستثمار، والقيمة السوقية العادلة، وإستمرارية الشركات (كمتغيرات تابعة). وبالتالي، يهدف الباحث في هذا الجزء من الدراسة إلى عرض مصفوفة إرتباط بيرسون بين المتغيرات المدرجة بنماذج إختبار الفروض الإحصائية من خلال الجدول رقم (2) للتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض بنماذج إختبار الفروض الإحصائية للدراسة، وتكوين رأى مبدئي عن مشكلة الإزدواج الخطي بين تلك المتغيرات. بالإضافة إلى قيام الباحثة بقياس معامل التأكيد على عدم تواجد أيّاً من مشاكل الإزدواج الخطي

. Variance Inflation Factor (VIF)

جدول رقم (2): مصفوفة إرتباط بيرسون

	Invest	MV	Contin	Impair	Size	Lev	CASH	CA_CL
Invest	1							
MV	0.360	1						
Contin	0.650**	.687**	1					
Impair	0.269	.740**	.658**	1				
Size	0.478	.685**	.693**	.679**	1			
Lev	-0.285	-.708**	-.643**	-0.636	-0.677	1		
CASH	-0.229	-.683**	-.597*	-0.688	-.760**	.632**	1	
CA_CL	0.377	0.276	0.382	0.356	0.285	-0.25	-0.38	1

ويتضح للباحث من معاملات الارتباط المدرجة بالجدول (2) عدم وجود علاقة معنوية بين أيًا من المتغيرات المستقلة أو التابعة للدراسة، حيث أنه لا يوجد معامل ارتباط أعلى من 0,8، وهو ما يشير إلى صحة الفروض الإحصائية للدراسة بشكل مبدئي.

ثالثاً- نتائج إختبارات الفروض الإحصائية للدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق معيار إضمحلال قيمة الأصول في ظل أزمة كورونا على كلٍ من قرارات الإستثمار، والقيمة السوقية العادلة، وإستمرارية الشركات، وذلك من خلال الفروض الإحصائية الثلاثة للدراسة، لتحليل هذه العلاقة قام الباحث بتشغيل نماذج إختبارات الفروض رقم (1 و 2 و 3) لإختبار الفرض الإحصائي الأول والثاني والثالث للدراسة على التوالي، وإعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة وإتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنماذج إختبارات الفروض رقم (1 و 2 و 3) تم التوصل إلى النتائج المعروضة بالجدول رقم (3) على النحو التالي:



جدول رقم (3): نتائج إختبار الفروض من واقع تحليل الإنحدار المتعدد

Variables	Panel A: Dependent Variable: Invest قرارات الإستثمار			Panel B: Dependent Variable: MV القيمة السوقية العادلة			Panel C: Dependent Variable: Contin (Z-Score) الإستمرارية		
	β Coef.	t-static	Sig	β Coef.	t-static	Sig	β Coef.	t-static	Sig
Constant	0.211	0.278	0.781	0.128	0.168	0.867	-0.023	-0.030	0.976
Impair	0.209	4.835	0.000	-0.165	-4.265	0.000	-0.151	-4.889	0.000
Size	-0.059	-0.653	0.514	-0.051	-0.567	0.571	-0.039	-0.427	0.670
Lev	-0.002	-0.094	0.925	-0.002	-0.090	0.928	-0.002	-0.064	0.949
CASH	2.753	1.846	0.065	2.808	1.876	0.061	2.830	1.868	0.062
CA_CL	0.014	1.096	0.273	0.014	1.106	0.269	0.014	1.119	0.264
Industry dummies	<i>Included</i>			<i>Included</i>			<i>Included</i>		
N	68			68			68		
VIF (Max)	2.96			2.96			2.96		
R ²	84.40 %			78.80%			64.30%		



تبين للباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (3) الإرتفاع النسبي بالقوة التفسيرية لنماذج إختبارات الفروض الإحصائية حيث تبلغ 84,4%، 78,8%، 64,3% على التوالي. وهو ما يشير إلى أن المتغير المستقل الخاص بإضمحلل قيمة الأصول في ظل أزمة كورونا وبعض المتغيرات الحاكمة الأخرى الموجودة بنماذج إختبارات الفروض الإحصائية رقم (1 و 2 و 3) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلى فى المتغيرات التابعة: قرارات الإستثمار، والقيمة السوقية العادلة، والإستمرارية بنسبة 84,4%، 78,8%، 64,3% على التوالي. وبالتالي، فإن نماذج إختبارات الفروض الإحصائية رقم (1 و 2 و 3) للدراسة يمكنها تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه.

وبالنظر إلى معنوية المعاملات المدرجة بنماذج إختبارات الفروض الإحصائية رقم (1 و 2 و 3) للدراسة يتبين للباحث معنوية المتغير المستقل Impair فى العمود A الخاص بإضمحلل قيمة الأصول وفقاً للمعيار المحاسبى رقم (31) فى ظل أزمة كورونا ويحمل اشارة موجبة مع المتغير التابع الخاص بقرارات الإستثمار، وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين تطبيق المعيار المحاسبى رقم (31) الخاص بإضمحلل قيمة الأصول وترشيد قرارات الإستثمار، ويعنى ذلك أن تطبيق المعيار يساعد على تحقيق فائض فى السيولة يمكن إستغلاله وتوجيهه مرة أخرى إلى شراء المزيد من الإستثمارات الرأسمالية وتشغيلها بالشركة.

ومن ناحية أخرى، يتبين للباحث معنوية المتغير المستقل Impair فى العمود B الخاص بإضمحلل قيمة الأصول وفقاً للمعيار المحاسبى رقم (31) فى ظل أزمة كورونا ويحمل إشارة سالبة مع المتغيرين التابعين الخاصين بالقيمة السوقية العادلة والإستمرارية، وهو ما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين تطبيق المعيار المحاسبى رقم (31) الخاص بإضمحلل قيمة الأصول وحجم الطلب على أسهم الشركة بالسوق مما يؤدي إلى وجود الإنخفاض المؤقت فى سعر السهم حتى يطمئن المستثمر إلى سلامة الوضع المالى للشركة ويعاود الإستثمار مجدداً وترتفع القيمة السوقية العادلة مرة أخرى ولا سيما فى ظل توجيهه السيولة نحو شراء إستثمارات رأسمالية جديدة، بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية بين تطبيق المعيار المحاسبى رقم (31) الخاص بإضمحلل قيمة الأصول ومؤشر العسر المالى. أى أن زيادة تطبيق المعيار المحاسبى رقم (31) الخاص بإضمحلل قيمة الأصول فى ظل أزمة كورونا سيؤدى إلى إرتفاع فرص الإستمرارية فى المستقبل نتيجة إنخفاض مؤشر العسر المالى.

والجدير بالذكر أن الباحث لم يواجه أى مشاكل تتعلق بالإزدواج الخطى (Multicollinearity) حيث أن أقصى قيمة لمعامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) تبلغ (2.96 = VIF). وتأسيساً على ذلك، يمكن بناء نموذج التنبؤ بالأثر على المتغيرات التابعة الخاصة بكلٍ من قرارات الإستثمار، والقيمة السوقية العادلة، والإستمرارية من خلال معرفة المتغير المستقل الخاص بتطبيق المعيار المحاسبي رقم (31) الخاص بإضمحلال قيمة الأصول في ظل أزمة كورونا والمتغيرات الحاكمة الأخرى من خلال النماذج التالية:

$$\text{Invest} = 0.211 + 0.209 \text{ Impair} - 0.059 \text{ Size} - 0.002 \text{ Lev} + 2.753 \text{ Cash} + 0.014 \text{ CA_CL} + \varepsilon$$

$$\text{MV} = 0.128 - 0.165 \text{ Impair} - 0.051 \text{ Size} - 0.002 \text{ Lev} + 2.808 \text{ Cash} + 0.014 \text{ CA_CL} + \varepsilon$$

$$\text{Contin} = -0.023 - 0.151 \text{ Impair} - 0.039 \text{ Size} - 0.002 \text{ Lev} + 2.830 \text{ Cash} + 0.014 \text{ CA_CL} + \varepsilon$$

وتأسيساً على تلك النتائج، يمكن للباحث رفض فروض العدم للدراسة وقبول الفروض البديلة على النحو التالي:

الفرض الأول: يوجد تأثير طردي معنوي لتطبيق معيار إضمحلال قيمة الأصول رقم (31) في ظل أزمة كورونا (Covid-19) على ترشيد فكر متخذى قرارات الإستثمار.

الفرض الثانى: يوجد تأثير عكسى معنوى لتطبيق معيار إضمحلال قيمة الأصول رقم (31) فى ظل أزمة كورونا (Covid-19) على القيمة العادلة.

الفرض الثالث: يوجد تأثير طردي معنوى لتطبيق معيار إضمحلال قيمة الأصول رقم (31) فى ظل أزمة كورونا (Covid-19) على الإستمرارية.

القسم الرابع

النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية المقترحة

1/4 - النتائج:

إستهدف الباحث دراسة أثر تطبيق معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (31) لسنة 2015، 2019 الخاص بإضمحلال قيمة الأصول ومقابله الدولى رقم (IAS 36) على دلالة القوائم المالية، وذلك من حيث التأثير على درجة الملائمة والموثوقية لهذه القوائم وخاصة فى ظل إنتشار فيروس كورونا (COVID-19).

أولاً: نتائج الدراسة النظرية:

خلصت الدراسة النظرية إلى أن إنتشار فيروس كورونا كان له العديد من الآثار الإقتصادية والإجتماعية التي يعتقد بتأثيرها على تطبيق معيار المحاسبة المصرية المعدل رقم (31) لسنة 2015، 2019 الخاص بإضمحلال قيمة الأصول، وإستنتاج الباحث من خلال الدراسة النظرية النتائج التالية:

- 1 - أن الإستمرار في إستخدام مبدأ التكلفة التاريخية عند تطبيق معيار المحاسبة المصرى (10) الأصول الثابتة وإهلاكاتها سوف يظهر قيمة الأصول طويلة الأجل بصورة غير عادلة وغير مناسبة فى القوائم المالية، ومن ثم التأثير على درجة الملائمة والموثوقية فى المحتوى المعلوماتى للقوائم المالية فى ظل إنتشار فيروس كورونا (COVID-19).
- 2 - لقد أحدث إنتشار فيروس كورونا (COVID-19) إنخفاضاً ملموساً فى القيمة السوقية للأصول أكثر من المتوقع نتيجة إنخفاض التدفقات النقدية وتغيرات لحقت بمعدل خصم تلك التدفقات نتيجة (آثار سابقة أو حالية أو مستقبلية) وكل هذا يترك العديد من الآثار على المحتوى المعلوماتى للقوائم المالية للشركات.
- 3 - أن تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (31) الإضمحلال فى قيمة الأصول فى ظل إنتشار فيروس كورونا يساعد فى توفير معلومات تعكس قدرة المنشأة على الإستمرار فى المستقبل.

ثانياً: نتائج الدراسة التطبيقية:

تم إجراء الدراسة التطبيقية بهدف تحليل أثر تطبيق معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (31) إضمحلال قيمة الأصول فى ظل أزمة كورونا (COVID-19) على كل من قرارات الإستثمار والقيمة السوقية العادلة، وإستمرارية الشركات وذلك من خلال الفروض الإحصائية الثلاثة للدراسة. وبناء على نتائج الدراسة التطبيقية أمكن للباحث رفض الفروض العدم وقبول الفروض البديلة على النحو التالى:

- 1 - الفرض الأول: يوجد تأثير طردى معنوى لتطبيق معيار إضمحلال قيمة الأصول رقم (31) فى ظل إنتشار فيروس كورونا (COVID-19) على ترشيد الإستثمار.
- 2 - الفرض الثانى: يوجد تأثير عكسى معنوى لتطبيق معيار إضمحلال قيمة الأصول رقم (31) المعدل فى ظل أزمة كورونا على القيمة العادلة.
- 3 - الفرض الثالث: يوجد تأثير طردى معنوى لتطبيق معيار إضمحلال قيمة الأصول (31) المعدل فى ظل أزمة كورونا على الإستمرارية.



2/4 التوصيات:

فى ضوء النتائج السابقة التى توصل إليها الباحث أن هناك عدد من التوصيات هى على النحو التالى:

- العمل على زيادة وعى الإدارات المالية فى منشآت الأعمال بأهمية تطبيق معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (31) إضمحلال قيمة الأصول فى ظل أزمة كورونا (COVID-19) بأخذ الآثار السابقة والحالية والمستقبلية لتفشى هذا الفيروس على إضمحلال قيمة الأصول.
- يوصى الباحث أن تتضمن افصاحات الشركات المصرية بشكل أوسع معلومات عن المخاطر التى ترتبت على إنتشار فيروس كورونا (COVID-19) وذلك عند تطبيق معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (31) الإضمحلال فى قيمة الأصول.
- يوصى الباحث بضرورة عرض الأصول الثابتة فى قائمة المركز المالى عند تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (31) الخاص بالإضمحلال فى قيمة الأصول على أساس القيمة العادلة مع الأخذ فى الحسبان أثر إنتشار فيروس كورونا (COVID-19) على هيكل القيمة العادلة.
- يوصى الباحث أيضاً بضرورة الإفصاح عن المشاكل التى تواجه الشركات المساهمة المصرية فى إعادة تقييم الأصول الثابتة طويلة الأجل وأثرها على إستمرارية الشركة فى ظل إنتشار فيروس كورونا (COVID-19).

3/4 الأبحاث المستقبلية المقترحة:

- متطلبات الإعراف والقياس لخسائر الإضمحلال المرتبطة بالشهرة فى ظل إنتشار كورونا (COVID-19) فى البيئة المصرية.
- قياس الخسائر الإئتمانية الحالية والمستقبلية عند تطبيق معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (47) لسنة 2019 "الأدوات المالية"، فى ظل إنتشار فيروس كورونا (COVID-19).
- الآثار المستقبلية لفيروس كورونا (COVID-19) فى ضوء معايير المحاسبة المصرية المعدلة.
- أثر تطبيق معيار المحاسبة المصرى المعدل (7) "الأحداث التى تقع بعد الفترة المالية" ومقابله الدولى (IAS 10) فى ظل إنتشار فيروس كورونا (COVID-19) على دلالة القوائم المالية.

القسم الخامس

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب :

- (1) حماد، طارق عبد العال (2004). "موسوعة معايير المحاسبة"، الجزء الخامس، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- (2) ----- (2008). "معايير المحاسبة الدولية"، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- (3) نفاذى، عبده إيهاب (2009) "معايير المحاسبة المصرية"، شمس المعارف للنشر والتوزيع.

ب- الدوريات والرسائل:

- (1) إبراهيم، محمد زيدان؛ زايد، محمد عبد المنعم (2020). "الإنعكاسات والآثار المحاسبية لأزمة فيروس كورونا (COVID-19) - رؤية تحليلية من منظور محاسبي"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الرابع، العدد الثانى.
- (2) إبراهيم، نبيل عبد الرؤف (2010). "نموذج مقترح لقياس الإضمحلال فى قيمة الأصول الثابتة مع ضروة الإعتراف بها ضربياً"، مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد الرابع.
- (3) أبو طالب، يحيى محمد (2020). "تأثيرات جائحة فيروس كورونا (COVID-19) المستجد على كل من نظرية ومعايير المحاسبة الدولية والمصرية، مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثانى.
- (4) الطحان، إبراهيم محمد؛ محمود، عبد الحميد العيسوى (2020). "الآثار الحالية والمحتملة لتقضى فيروس كورونا على بيئة التقرير المالى فى ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية: دراسة إستكشافية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، المجلد الرابع، العدد الثانى.
- (5) بدوى، محمد عباس (2016) ، "التطبيق العملى للمعالجة المحاسبية لإضمحلال قيمة الأصول طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 32، العدد الأول.
- (6) عبد القادر، قادري، (2016). "قياس إنخفاض قيمة الأصول وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية: دراسة مقارنة مع النظام المحاسبى"، مجلة دفاتر بوادكس، العدد السادس.



- (7) على، عرفات حمدي عبد النعيم (2019)، "تأثير الدور الحوكمي لمجلس الإدارة في تحسين القيمة الملائمة لدوافع الاعتراف بإضمحلال قيمة الأصول المالية وذلك من منظور المستثمرين: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية"، *مجلة البحوث المحاسبية*، العدد الثاني.
- (8) ناصر، داليا عادل؛ الراشدي، طارق عبد العظيم (2020). "قياس العلاقة بين الإفصاح عن القيمة السوقية ونفسي جائحة (COVID-19) والربحية في الشركات المصرية المدرجة"، *مجلة البحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، المجلد 21، العدد الرابع.
- (9) يوسف نايلي (2014). "معالجة الإنخفاض في قيم الأصول حسب النظام المحاسبى المالى ومطابقته مع معيار المحاسبة الدولي رقم 36 بالنسبة للتثبيات العينية والمعنوية"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

ج- قرارات :

- (1) الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، (2020). "تشرة إرشادية لأهم المعايير الدولية التي يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية ومراجعتها في ظل ظروف فيروس كورونا <https://socpa.org.sa/Socpa/Media-Center/News/3145.aspx?lang=ar-sa>
- (2) الهيئة العامة للرقابة المالية، (2020). إجراءات الهيئة الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا (COVID-19)، أبريل، <http://www.fra.gov.eg>
- (3) قرار وزير الإستثمار رقم 110 لسنة 2015، "معايير المحاسبة المصرية المعدلة"، وزارة الإستثمار، <https://alborsaanews.com/2015/10/05/747396>
- (4) قرار 69 لسنة 2019، "بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم 110 لسنة 2015"، وزارة الإستثمار والتعاون الدولي، <http://gate.ahram.org.eg/News/2136023.aspx>

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- 1) Arvidsson, S. (2011). "Disclosure of non-financial information in the annual report: A management-team perspective", *Journal of Intellectual Capital*. <https://doi.org/10.1108/14691931111123421>
- 2) Baker,D., Rue,C. and Volkan,G. (2000). "Impairment Write-Offs: Truth or Manipulation?", *The National Public Account*, Vol. 45, No. 5.
- 3) Biddle, G. C., G. Hilary and R. S. Verdi (2009). " How does Financial Reporting Quality Relate to Investment Efficiency?", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 48, No. (2-3).

- 4) Deloitte,(2020). " Financial Reporting Considerations for Virus Impacts", **The wall Street Journal- Risk & Compliance Journal**, 10 March.
- 5) do Nascimento, D. V., da Silva, J. P., Sa, T. S., and Gonzaga Borges, T. J. (2015). "Impacts of the Impairment Test in the Accounting Variables and Performance Indicators of the 50 Largest Companies Listed on BM&FBOVESPA". *Revista Contabilidade E Controladoria-RCC*.
- 6) Duh, R. R., Lee, W. C., and Lin, C. C. (2009). "Reversing an impairment loss and earnings management: The role of corporate governance", **International Journal of Accounting**. <https://doi.org/10.1016/j.intacc.2009.03.001>
- 7) El-Mousawi, H. and Kanso, H. (2020). "Impact of COVID-19 Outbreak on Financial Reporting in the Light of the International Financial Reporting Standards (IFRS) (An Empirical Study)". **Research in Economics and Management**. <https://doi.org/10.22158/rem.v5n2p21>.
- 8) Francis, J., Hanna, J. D. and Vincent, L. (1996). "Causes and Effects of Discretionary Asset Write-Offs" *Journal of Accounting Research*. <https://doi.org/10.2307/2491429>
- 9) García-meca, E., Parra, I., Larrán, M. and Martínez, I. (2005). "The Explanatory Factors of Intellectual Capital Disclosure to Financial Analysts", *European Accounting Review*. <https://doi.org/10.1080/0963818042000279713>
- 10) Georges, M. (2020). "Changes to the growth and discount rates and asset impairment", *Accounting Research Journal*. <https://doi.org/10.1108/ARJ-09-2019-0175>
- 11) Gunn, J. L., Khurana, I. K., and Stein, S. E. (2018). "Determinants and consequences of timely asset impairments during the financial crisis", *Journal of Business Finance and Accounting*. <https://doi.org/10.1111/jbfa.12287>
- 12) Hong, P. K., Paik, D. G., and Smith, J. V. D. L. (2018). "A study of long-lived asset impairment under U.S. GAAP and IFRS within the U.S. institutional environment", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*. <https://doi.org/10.1016/j.intaccudtax.2018.05.001>
- 13) Joseph, B. and Shaina L. (2020). " COVID-19 Spurs Need to Conduct Asset Impairment Tests", <https://www.financialexecutives.org/FEI->



Daily/June-2020/Covid-19-Spurs-Need-to-Conduct-Asset-Impairment-Te.aspx

- 14) Joshi, P. (2020). "Covid-19 Pandemic and Financial Reporting Issues and Challenges", International Journal of Auditing and Accounting Studies, 2(1).
- 15) KPMG, (2020). "Accounting Implications of the Coronavirus", <https://home.kpmg/ch/en/blogs/home/posts/2020/03/accounting-implications-of-the-coronavirus.html>
- 16) Laskaridou, E. C., and Vazakidis, A. (2013). "Detecting Asset Impairment Management: Some Evidence from Food and Beverage Listed Companies. Procedia Technology", <https://doi.org/10.1016/j.protcy.2013.11.065>
- 17) Lee, K. Y. M., Jais, M., and Chan, C. W. (2020). "Impact of covid-19: Evidence from malaysian stock market", International Journal of Business and Society.
- 18) Oghoghomeh, T. and Akani, F. N. (2016). "Assets Impairment Testing: An Analysis of IAS 36", African Research Review <https://doi.org/10.4314/afrrrev.v10i1.14>
- 19) Penner, J., Kreuze, J. and Langsam, S. (2013). "Long-Lived Asset Impairments in the Shipping Industry and the Impact on Financial Statement Ratios: Comparing U.S. GAAP and IFRS Standards", International Journal of Accounting and Financial Reporting. <https://doi.org/10.5296/ijafr.v3i2.4226>
- 20) Rashwan, A. R. M. S. and Alhelou, E. M. S. (2020). "The Effects of the Covid-19 Pandemic on the Company ' s Sustainability under International Accounting Standards", International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research (IJAAFMR).
- 21) Sansa, N. A. (2020). "The Impact of the COVID-19 on the Financial Markets: Evidence from China and USA", SSRN Electronic Journal. <https://doi.org/10.2139/ssrn.3567901>
- 22) Vanza, S., Wells, P. and Wright, A. (2018). "Do Asset Impairments and the Associated Disclosures Resolve Uncertainty About Future Returns and Reduce Information Asymmetry?", Journal of Contemporary Accounting and Economics. <https://doi.org/10.1016/j.jcae.2018.02.003>

ملحق رقم (1)

م	اسم الشركة	القطاع
1	شركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
2	شركة الأهرام للطباعة والتغليف	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
3	شركة الخدمات الملاحية والبتروولية - ماريدايف	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
4	شركة السويدي اليكترويك	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
5	شركة السويس للأكياس	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
6	شركة الشرق الأوسط لصناعة الزجاج	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
7	شركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
8	الصناعات الهندسية المعمارية للانشاء والتعمير (إيكون)	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
9	الشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
10	الشركة العربية للصناعات الهندسية	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
11	القناة للتوكيلات الملاحية	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
12	الكابلات الكهربائية المصرية	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
13	المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيتراس)	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
14	النصر لصناعة المحولات والمنتجات الكهربائية (الماكو)	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
15	جي بي اوتو	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
16	دلتا للطباعة والتغليف	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
17	شركة يونيفرسال لصناعة مواد التعبئة والتغليف والورق (يونيباك)	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
18	أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية	كيماويات
19	الصناعات الكيماوية المصرية - كيما - قطاع اعمال عام	كيماويات
20	المالية والصناعية المصرية	كيماويات



21	سماد مصر ايجفريت	كيماويات
22	سيدي كيرير للبتروكيماويات	كيماويات
23	كفر الزيات للمبيدات والكيماويات	كيماويات
24	مصر لانتاج الأسمدة - موبكو	كيماويات
25	مصر لصناعة الكيماويات - قطاع اعمال عام	كيماويات
26	الاسكندرية للغزل والنسيج - سينالكس	منتجات منزلية وشخصية
27	الشرقية للدخان - ايسترن كومباني	منتجات منزلية وشخصية
28	العامة لمنتجات الخزف والصيني - قطاع اعمال عام	منتجات منزلية وشخصية
29	العربية لحليج الأقطان	منتجات منزلية وشخصية
30	العربية وبولفارو للغزل والنسيج - يونيراب	منتجات منزلية وشخصية
31	النساجون الشرقيون للسجاد	منتجات منزلية وشخصية
32	النصر للملابس والمنسوجات - كابو	منتجات منزلية وشخصية
33	النيل لحليج الأقطان	منتجات منزلية وشخصية
34	جولدن تكس للأصواف	منتجات منزلية وشخصية
35	اسيك للتعدين - اسكوم	موارد أساسية
36	الألومنيوم العربية	موارد أساسية
37	الحديد والصلب المصرية - قطاع اعمال عام	موارد أساسية
38	العامة لصناعة الورق - راكتا	موارد أساسية
39	العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية	موارد أساسية
40	حديد عز	موارد أساسية
41	مصر الوطنية للصلب - عتاقة	موارد أساسية
42	أسمنت بورتلاند طرة	التشييد ومواد البناء
43	أسمنت سيناء	التشييد ومواد البناء
44	أكرو مصر للشدات والسقالات المعدنية	التشييد ومواد البناء
45	الاسكندرية لاسمنت بورتلاند	التشييد ومواد البناء
46	البويات والصناعات الكيماوية باكين	التشييد ومواد البناء

التشييد ومواد البناء	الجيزة العامة للمقاولات والاستثمار العقاري	47
التشييد ومواد البناء	الحديثة للمواد العازلة مودرن بيتومود	48
التشييد ومواد البناء	السويس للأسمنت	49
التشييد ومواد البناء	الصعيد العامة للمقاولات	50
التشييد ومواد البناء	العربية للأسمنت	51
التشييد ومواد البناء	العربية للخزف - أراسمكو - سيراميك ريماس	52
التشييد ومواد البناء	العربية للمحابس	53
التشييد ومواد البناء	العز للسيراميك والبورسلين الجاهزة	54
التشييد ومواد البناء	الغفار للمقاولات العامة والانشاءات والتجارة	55
التشييد ومواد البناء	القومية للأسمنت	56
التشييد ومواد البناء	المصرية لتطوير صناعة البناء - ليفت سلاب مصر	57
التشييد ومواد البناء	المقاولات المصرية - مختار ابراهيم - قطاع اعمال	58
التشييد ومواد البناء	المقاولات والصناعات التخصصية	59
التشييد ومواد البناء	النصر للأعمال المدنية	60
التشييد ومواد البناء	أوراسكوم للانشاء والصناعة	61
التشييد ومواد البناء	جنوب الوادي للأسمنت	62
التشييد ومواد البناء	دلتا للانشاء والتعمير	63
التشييد ومواد البناء	روبكس العالمية لتصنيع البلاستيك والأكريليك	64
التشييد ومواد البناء	سامكريت مصر - مهندسون مقاولون	65
التشييد ومواد البناء	ليسيكو مصر	66
التشييد ومواد البناء	مصر بني سويف للأسمنت	67
التشييد ومواد البناء	مصر لصناعة التبريد والتكييف - ميراكو	68